أستراليا اليوم

كل أخبار أستراليا

Established in 2020
ABN: 44 739 785 281
www.australiatoday.press
Email: media@australiatoday.press
www.facebook.com/australiatodayonline
www.twitter.com/australia2day
www.youtube.com/@aandemediaaustralia
Pinterest: /medianewsaustralia
linkedin: /in/australia-today-a78616153/
WhatsApp: 0449 146 961

رئيس مجلس الإدارة/ د. سام نان

Saturday 21 September 2024 No. 181 16 Pages Price $2.5 ١٦ صفحة السبت ٢١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٢٤ العدد رقم ١٨١

بيني وونغ تجدد نداءها للأستراليين في لبنان وتحذر من «التصعيد الإقليمي»

جددت وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وونغ نداءها للأستراليين في لبنان لمغادرة البلاد بعد موجة ثانية من الانفجارات أسفرت عن مقتل ما يقرب من عشرين شخصاً وإصابة المئات.

يُنظر إلى الهجمات، التي نُفذت باستخدام أجهزة اتصال لاسلكية مزورة، على نطاق واسع على أنها تستهدف مقاتلي حزب الله، الحزب السياسي اللبناني والجماعة المسلحة التي انخرطت في قتال عبر الحدود مع الجيش الإسرائيلي منذ بداية الحرب بين إسرائيل وحماس.

وقالت السناتور وونغ للصحفيين يوم الخميس «حزب الله منظمة إرهابية».

وأود أيضاً أن أقول للأستراليين في لبنان إن هذا يعكس القلق الذي شعرنا به لبعض الوقت بشأن إمكانية التصعيد الإقليمي.

«لقد سمعتموني أقول إذا كنتم في لبنان، ارحلوا الآن».

«نحن قلقون بشأن التصعيد الأوسع، وسنستمر في حث جميع الأطراف على تجنب التصعيد الإقليمي».

وأسفرت انفجارات الأربعاء عن مقتل ٢٠ شخصا وإصابة أكثر من ٤٥٠ آخرين، وفقاً لوزارة الصحة اللبنانية.

وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد القتلى في انفجارات الثلاثاء إلى ١٢ شخصا، مع إصابة ما يقرب من ٣٠٠٠ شخص، بما في ذلك سفير إيران في لبنان.

ولم تعلق إسرائيل على أي من الهجومين بشكل مباشر، لكن وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت قال يوم الأربعاء (بالتوقيت المحلي) إن بلاده «تفتح مرحلة جديدة في الحرب».

وقال جالانت «إن الأمر يتطلب الشجاعة والتصميم والمثابرة منا».

رفضت السناتور وونغ التعليق على ما إذا كانت تعتقد أن إسرائيل مسؤولة عن الهجمات في لبنان، لكنها قالت «نحن نعلم أن إسرائيل تعيش في بيئة أمنية فريدة من نوعها، ونعلم أيضاً أننا نرى حلقة من العنف في الشرق الأوسط».

وقالت «نود أن نرى السلام وتود شعوب المنطقة أن ترى السلام».

وفي وقت سابق، انضمت أستراليا إلى المملكة المتحدة وكندا من بين ٤٣ دولة امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يطالب إسرائيل «بالخروج من الأراضي الفلسطينية المحتلة» في غضون عام.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الذي صاغه الفلسطينيون بأغلبية ساحقة، حيث أيده ١٢٤ صوتاً وعارضه ١٢ صوتاً فقط.

وقالت السناتور وونغ إن أستراليا «عملت بجد» مع دول أخرى لتمرير التعديلات التي كانت ستسمح لكانبيرا بدعم القرار.

وقالت «لقد صوتنا لصالح الاعتراف ووقف إطلاق النار ... لأننا تمكنا من الحصول على مجموعة من الكلمات التي يمكننا دعمها».

«لسوء الحظ، لم يكن هذا هو الحال مع آخر تصويت. ومع ذلك، فإننا ندعم مبادئ حل الدولتين».

وقالت السناتور إنها تتفهم سبب قلق الأستراليين بشأن الصراع في غزة، مضيفة أنها هي نفسها «قلقة للغاية».

وقالت «لقد قُتل ١٠ آلاف طفل».

«أنا قلقة للغاية بشأن الصراع في غزة. وسنستمر في بذل كل ما في وسعنا من أجل السعي إلى السلام».

لكن المتحدث باسم وزارة الدفاع في حزب الخضر ديفيد شوبريدج اتهم الحكومة بعدم دعم القرار لأنه كان من شأنه أن يؤثر على «تجارة الأسلحة مع إسرائيل».

وقال للصحفيين بعد ظهر يوم الخميس «يمكن لوزيرة الخارجية بيني وونغ أن تحرف الأمر كما تشاء».

«لكن أحد الأسباب الأساسية وراء رفض الحكومة الأسترالية لقرار الأمم المتحدة هو أنه كان سيتطلب من أستراليا وقف تجارة الأسلحة الثنائية مع إسرائيل».

ونفت الحكومة توريد الأسلحة والذخائر إلى إسرائيل في السنوات الخمس الماضية.

كما دعمت تحرك المملكة المتحدة لخفض صادرات الأسلحة إلى إسرائيل.

لكن السيناتور شوبريدج قال إن الحكومة تدعم الجيش الإسرائيلي من خلال توريد أجزاء إلى الولايات المتحدة «تجد طريقها إلى طائرات مقاتلة إسرائيلية من طراز إف-٣٥ وسيتم استخدامها في الإبادة الجماعية المروعة في غزة».

كما اتهم إسرائيل بـ «القتل على نطاق واسع» و«العنف العشوائي ضد المدنيين» في لبنان.

لقد شنت إسرائيل هجومها العسكري على غزة بعد أن قتلت حماس، الجماعة الإرهابية المدعومة من إيران والتي تدير الأراضي الفلسطينية، ١٢٠٠ شخص في هجماتها الوحشية في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، وفقاً لأرقام الحكومة الإسرائيلية.

تم تصوير الكثير من هجوم حماس في مقاطع فيديو رسومية غمرت وسائل التواصل الاجتماعي.

شارك شهود على الأرض روايات عن مقتل عائلات بأكملها وعنف جنسي مروع.

أخذ مقاتلو حماس مئات آخرين رهائن أثناء انسحابهم إلى غزة.

أدى الرد الإسرائيلي الذي تلا ذلك، والذي تضمن هجمات برية وجوية، إلى مقتل حوالي ٤٠ ألف شخص، وفقاً لأرقام الأمم المتحدة.

بدأ حزب الله، المدعوم أيضاً من إيران، في إطلاق الصواريخ على منازل في شمال إسرائيل تضامناً مع غزة، مما أدى إلى نزوح السكان في المنطقة.

وزير الخزانة يعترف بارتفاع الإيجارات ويقترح زيادة مساعدات الإيجار

أقر وزير الخزانة، جيم تشالمرز، ووزيرة الخدمات الاجتماعية، أماندا ريشورث، بأن أسعار الإيجارات في أستراليا "ما زالت مرتفعة للغاية". وفي خطوة تهدف إلى تخفيف العبء عن المستأجرين، اقترح حزب العمال زيادة بنسبة ١٥٪ على مدفوعات مساعدات الإيجار، آملين أن تسهم هذه الزيادة في تخفيف الضغوط المالية على الأسر المتضررة.

في هذا السياق، انتقد تشالمرز وريشورث الائتلاف والخضر، اللذين رفضوا مخطط حزب العمال. وأشاروا إلى أن عدم التصويت على هذه الزيادة في مجلس الشيوخ لمدة شهرين آخرين سيؤثر سلبًا على العديد من المستأجرين. ويدعي حزب العمال أن هذا التغيير سيساعد ما يصل إلى ٤٠,٠٠٠ شخص على دخول سوق الإسكان، بينما يزعم الخضر أن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المساكن وزيادة الضغوط على المستأجرين.

تأتي هذه الخطوة في الوقت الذي يترقب فيه الجميع قرار بنك الاحتياطي الأسترالي بشأن سعر الفائدة، والمقرر أن يتم الإعلان عنه يوم الثلاثاء القادم. تتراوح التكهنات حول ما إذا كان البنك سيرفع أو يخفض أو يبقي على سعر الفائدة النقدي الحالي البالغ ٤,٣٥٪. وقد حذرت محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي، ميشيل بولوك، من أنه من المبكر التفكير في خفض أسعار الفائدة، نظرًا لأن التضخم لا يزال ثابتًا فوق النطاق المستهدف للبنك. تشير بيانات قوة العمل لشهر أغسطس إلى أن معدل البطالة في أستراليا ظل ثابتًا عند ٤,٢٪، مما يثير قلق الاقتصاديين حول إمكانية خفض أسعار الفائدة. ومع ذلك، ستتعرض بولوك لضغوط للنظر في رفع أسعار الفائدة بعد قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس يوم الخميس الماضي.

إن الزيادات المقترحة في مساعدات الإيجار تأتي في وقت يعاني فيه العديد من الأستراليين من ضغوط مالية متزايدة، مما يبرز أهمية اتخاذ إجراءات فورية لدعم المستأجرين. في ظل هذا المشهد الاقتصادي المعقد، تظل التوقعات المستقبلية غير مؤكدة، مما يستدعي اهتمامًا مستمرًا من صانعي السياسات.

التكنولوجيا والإرهاب

كثيراً ما نسمع ممن يشجعون استمرار الإرهاب ويدعمون الفكر الإرهابي ولكن بمصطلحات مختلفة، يقولون أن «الكُفّار» أي دول الغرب المتطور، صنعوا وابتكروا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويطورون فيها وذلك لخدمتنا نحن المؤمنين، لأننا نحارب لنصرة الدين.

بالتالي تعتبر ظاهرة استخدام الإرهابيين للتكنولوجيا «التي ابتكرها الغرب» إحدى أبرز التناقضات في الصراع بين الفكر المتطرف والقيم الإنسانية.

ففي الوقت الذي يُتهم فيه الغرب بالكفر والفساد، نجد أن هؤلاء الإرهابيين يستغلون نفس الأدوات التي أنتجتها الحضارة الغربية لتحقيق أهدافهم الهدامة.

هذه الظاهرة لا تعكس فقط الجهل، بل أيضاً فشلاً في فهم المبادئ الأساسية التي تحكم التطور والتقدم.

حيث تستخدم الجماعات المتطرفة التكنولوجيا المتقدمة في شن هجماتها، سواء من خلال التواصل عبر الإنترنت أو استخدام الأسلحة المتطورة.

فنجدهم يستخدمون منصات التواصل الاجتماعي لنشر أفكارهم المتطرفة، وتجنيد الأعضاء الجدد، وتنسيق العمليات الإرهابية التي تهدف إلى تدمير الغرب المتطور والمتقدم دائماً.

كما أنهم يستفيدون من التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات والبرمجيات لإنشاء شبكات سرية تسهل لهم الحركة والعمليات الإرهابية الهدّامة.

إن استخدام الإرهابيين للتكنولوجيا الغربية يعكس جهلًا مركبًا.

فهم يتبنون الأدوات التي تمثل القوة والتقدم، بينما يروجون لفكر يعارض التقدم والتطور، ذلك لأن أفكارهم دائماً تدعو للقتل والهدم والتخريب، وهم يظنون كذباً أنهم بذلك يخدمون الله «أقصد إلههم الموجود فقط في عقولهم».

هذا التناقض يُظهر أن هذه الجماعات ليست بعيدة عن فهم تأثير التكنولوجيا على الحياة اليومية فحسب، وإنما تفتقر أيضاً إلى النظرة البعيد الهادفة التي تدفع نحو التطور والتغيير الإيجابي.

فبدلاً من استخدام التكنولوجيا في تدمير الآخرين، من الأجدر بهؤلاء سواء الإرهابيين أنفسهم أو الداعمين للفكر الإرهابي أن يعملوا على استخدام هذه الأدوات في بناء مجتمعاتهم وتحقيق تقدم حقيقي.

فالتكنولوجيا، إذا ما تم استخدامها بشكل صحيح بالطريقة السليمة البنّاءة غير المدمرة، يمكن عندئذ أن تكون وسيلة لتعزيز التعليم، وتحسين ظروف الحياة، وزيادة فرص العمل.

أما الأفكار الهدّامة الداعية للحرب والقتل والخصومة والعداء باسم أوهام واهية وأفكار بالية فتعكس رؤية ضيقة، تفضل العنف على البناء والسلبيات على الإيجابيات، والتأخر على التقدم والتطور.

وهنا يأتي دور المجتمع الواعي صاحب النظرة الثاقبة البعيدة، أن يقوم بعمل حملات توعية لكل الناس، ويعلموهم أن التقدم التكنولوجي لا بُدّ أن يستخدم في البناء لا الهدم، في العلاج، لا الموت، في المضي قدُماً لا التقهقر إلى الوراء.

من الضروري التصدي للسلبيات الناتجة عن هذا التوجه. والعمل على تعزيز الوعي حول مخاطر الفكر المتطرف واستخدام التكنولوجيا بشكل صحيح.

يمكن تحقيق ذلك من خلال برامج تعليمية وتثقيفية، وفتح حوار بين الثقافات، وتعزيز القيم الإنسانية المشتركة.

سام نان

رئيس الوزراء يدافع عن لوائح مكان العمل بعد ردود فعل الشركات الكبرى

رد أنتوني ألبانيزي على الاتهامات التي وجهت لحكومته بخنق الشركات الأسترالية بالبيروقراطية، وقال في عشاء مع مسؤولين تنفيذيين من بعض أكبر شركات البلاد إن حزب العمال «يؤيد الأعمال والعمال بفخر».

تم الترحيب برئيس الوزراء في العشاء السنوي لمجلس الأعمال الأسترالي (BCA) في سيدني مساء الثلاثاء، حيث قال كل من الرئيس التنفيذي ورئيس BCA إن الحكومة الفيدرالية كانت تنظم الأعمال التجارية منذ البداية.

وعلى الرغم من الأجواء المتوترة، فقد استخدم السيد ألبانيزي نبرة ودية في خطابه إلى مجموعة من كبار المسؤولين التنفيذيين، حيث أخبرهم أنه «متفائل بأن الحكومة والشركات» يمكنهما معالجة التحديات الاقتصادية معاً.

حيث قال: «لدينا مسؤوليات مختلفة تتطلب نهجاً مختلفاً، لذلك من المحتم أن يكون لدينا اختلافات عرضية في الرأي».

وقال رئيس الوزراء إن «نقاط الخلاف لم تحدد أو تقلل أبداً» من المشاركة بين حكومته ومجتمع الأعمال لأن حزب العمال «يخدم جميع الأستراليين».

وقال «نحن فخورون بدعم الأعمال والعمال».

وأوضح «ولا نرى هذا كنقطة توتر، بل نراه مسألة منطقية».

ومن بين المسؤولين التنفيذيين الجالسين على الطاولة المركزية لرئيس الوزراء مايك كانون بروكس من شركة أطلسيان، ومات كومين من بنك الكومنولث، وسيسيل ويك من شركة شل أستراليا.

وكان يجلس بجوار السيد ألبانيزي مباشرة رئيس BCA جيف كولبيرت، الذي أدلى بتصريحات لاذعة حول الحكومة في خطاب ألقاه قبل وقت قصير من خطاب رئيس الوزراء.

وأشار السيد كولبيرت إلى تحرك الحكومة لوضع حد أقصى للطلاب الدوليين كجزء من خطة لتشديد القواعد في قطاع التعليم الدولي، أحد أكبر أسواق التصدير في أستراليا.

وينظر إلى الاقتراح على نطاق واسع من قبل الجامعات على أنه سياسة هجرة متخفية في هيئة سياسة تعليمية.

واستعان السيد كولبيرت بالرئيس الأمريكي الراحل رونالد ريجان، وقال إنه يرمز إلى الاتجاه الذي تسلكه الأعمال في أستراليا.

وقال للحاضرين في العشاء «على مدى العقدين الماضيين، بنى قطاع جامعاتنا منتجاً عالمي المستوى حقاً وهو الآن ثاني أكبر سوق تصدير لدينا بعد التعدين والموارد».

«ولكن بدلاً من الاحتفال بهذا النجاح ودعم صناعاتنا الأكثر قدرة على المنافسة عالمياً، نسعى إلى إبطائها».

«بإعادة صياغة رونالد ريجان، لا يمكن أن يكون السرد الخاص بممارسة الأعمال التجارية في أستراليا» إذا تحركت، فافرض عليها ضرائب. إذا استمرت في التحرك، فقم بتنظيمها. إذا توقفت عن التحرك، فقم بدعمها.»

«لكن هذا هو الاتجاه الذي نسير فيه».

وقد عكست تصريحات السيد كولبيرت تعليقات الرئيس التنفيذي لـ BCA بران بلاك، الذي قال أيضاً «يشعر العديد من الرؤساء التنفيذيين بأننا نفقد طريقنا» و»نتخذ خطوات تدريجية، ولكن ملحوظة، إلى الوراء».

وقال إن الرؤساء التنفيذيين في جميع أنحاء البلاد أخبروه «أنهم أكثر حذراً بكثير بشأن التوظيف بعد مجموعة التغييرات الأخيرة التي أجرتها الحكومة في مكان العمل».

وقال السيد بلاك «وهذا يؤكد على النقطة التي مفادها أنه لكي تكون الوظيفة الجيدة ذات أجر جيد، يجب أن تكون موجودة أولاً».

«بدلاً من ذلك، فإننا نزيد بشكل مطرد، وليس نزيل، التنظيم، مما يجعل من الصعب إدارة الأعمال».

وتعهد الائتلاف بإلغاء بعض تغييرات مكان العمل التي أجرتها حكومة ألبانيزي إذا فازت في انتخابات العام المقبل، بما في ذلك الحق في قطع الاتصال الذي تم فرضه مؤخراً.

لكن السيد ألبانيزي قال إن حكومته تدرك أن الأمن الوظيفي والأجور اللائقة تعتمد على أداء الشركات الجيد، تماماً كما تدرك أن مكاسب الإنتاجية تعتمد على «العمال المهرة وأماكن العمل الآمنة».

وقال إن حكومته «وقفت ضد بعض السياسات المتطرفة المعادية للأعمال» الصادرة عن المقاعد البرلمانية، في لقطة مبطنة للخضر، وكذلك المعارضة.

وقال السيد ألبانيزي «لقد وقفنا إلى جانب بعض أكبر أصحاب العمل في أستراليا، عندما هاجمكم آخرون بسبب تبني وجهة نظر مختلفة عن وجهة نظرهم».

واستطرد قائلاً إن هناك «مساحة لآراء الجميع» في الديمقراطية، فضلاً عن عبء على تلك الآراء «للوقوف على مزاياها والصمود أمام التدقيق العام».

وقال السيد ألبانيزي «يجب أن تكون مستعداً لتقديم القضية، والإجابة عن أولوياتك وإظهار كيف ستفيد المقترحات التي تطرحها حياة الأشخاص الذين تسعى إلى دعمهم».

«لأن التغيير الاقتصادي والاجتماعي لا يتم من خلال الإنذار النهائي، فإنه يتم بناؤه بالإجماع وتعزيزه بتفويض الشعب».

وقال رئيس الوزراء إنه لم يحضر العشاء «للمطالبة» بمناصرة BCA لأجندته مثل «العديد» من أسلافه.

وقال «في هذه الليلة، أشجعكم: استمروا في التقدم».

احتجاجات عمالية واسعة في سيدني وملبورن لدعم اتحاد عمال البناء والتشييد

شهدت سيدني وملبورن اليوم احتجاجات عمالية واسعة النطاق، حيث نزل الآلاف من العمال إلى الشوارع لدعم اتحاد عمال البناء والتشييد الأسترالي. انطلقت الاحتجاجات في تمام الساعة ١١ صباحًا، مع تجمع المتظاهرين في وسط المدينتين للتعبير عن تضامنهم مع الاتحاد الذي يواجه تحديات قانونية وضغوط حكومية متزايدة.

التضامن مع اتحاد عمال البناء

تأتي هذه الاحتجاجات كجزء من حملة مستمرة لدعم الاتحاد، الذي يعتبر أحد أهم الجهات المدافعة عن حقوق العمال في قطاع البناء.

رغم الضغوطات، يسعى الاتحاد إلى الحفاظ على استقلاليته في مواجهة ما يسميه «الإدارة القسرية» المفروضة عليه من قبل الحكومة. يسعى المتظاهرون إلى إيصال رسالة واضحة مفادها أن العمال متحدون في دفاعهم عن نقابتهم وحقوقهم.

مظاهرات سابقة في بريزبين

هذه الاحتجاجات ليست الأولى من نوعها؛ فقد شهدت مدينة بريزبين يوم الثلاثاء الماضي تجمع مئات الأشخاص للتظاهر دعماً للاتحاد. تم تنظيم هذا الحدث من قبل اتحاد عمال الكهرباء في كوينزلاند والإقليم الشمالي، وشمل مشاركة شخصيات بارزة مثل السكرتير الوطني المقال جاد إنجهام. كانت المظاهرات في بريزبين تمهيدًا للاحتجاجات الأكبر في سيدني وملبورن، مما يعكس التوسع السريع للحركة المناهضة للإدارة القسرية.

حملة «اتحادك، اختيارك»

في إطار هذه الجهود، تم إطلاق حملة «اتحادك، اختيارك» في بريزبين الشهر الماضي، وتهدف إلى مواجهة التدخلات الحكومية في شؤون الاتحاد. الحملة تسعى إلى الدفاع عن حقوق النقابة وتحدي القوانين التي تسمح بوضع الاتحاد تحت الإدارة القسرية، مما دفع الاتحاد إلى اللجوء إلى القضاء.

المعركة القانونية

من جانب آخر، يستعد فريق قانوني بقيادة المحامي بريت ووكر لتقديم طعن أمام المحكمة العليا الأسترالية ضد القوانين التي تتيح فرض الإدارة القسرية على النقابة. تسعى هذه الخطوة إلى إلغاء هذه القوانين وإعادة الاتحاد إلى إدارته المستقلة. يواجه الاتحاد حاليًا مزاعم تفيد بأن قسم البناء فيه متورط في سلوك إجرامي، ما أدى إلى تصعيد القضية ووضعها تحت المجهر.

دعم واسع من النقابات

الاحتجاجات شهدت دعمًا واسعًا من نقابات أخرى، حيث انضمت العديد من الاتحادات العمالية إلى حركة التضامن مع اتحاد عمال البناء والتشييد.

يُنظر إلى هذه الاحتجاجات على أنها تعبير عن رفض العمال للتدخلات الحكومية في شؤون النقابات وحقوقهم.

مستقبل الاتحاد على المحك

مع تصاعد الضغوط القانونية والسياسية، تبدو المعركة من أجل استقلال اتحاد عمال البناء والتشييد في غاية الأهمية بالنسبة للعمال الأستراليين.

يسعى المتظاهرون إلى حماية حقوق النقابة وضمان قدرتها على الاستمرار في الدفاع عن حقوق العمال في قطاع البناء دون تدخلات حكومية.

تعد نتائج هذه الاحتجاجات والمعركة القانونية القادمة حاسمة في تحديد مستقبل الاتحاد ودوره في المجتمع الأسترالي.

بارنابي جويس ودي ماديجان يتبادلان الانتقادات اللفظية بشأن الطاقة النووية

زعم بارنابي جويس أن انقطاع التيار الكهربائي «يدمر» المناظر الطبيعية في أستراليا وأكد أن الموقع المستقبلي المحتمل لمحطة نووية لم يتعرض إلا لأضرار طفيفة من زلزال بقوة ٤٫٧ درجة، مما أثار نقاشًا حادًا مع زملائه المشاركين.

انضم وزير شؤون المحاربين القدامى في حكومة الظل إلى زملائه المشاركين في البرنامج المساعد لوزير التجارة تيم آيرز، ومديرة الشركة ورئيسة وزراء إقليم العاصمة الأسترالية السابقة كيت كارنيل، واستراتيجية الحملة والمؤلفة دي ماديجان في برنامج الأسئلة والأجوبة على قناة ABC مساء الاثنين، والذي تم استضافته في نيوكاسل.

سأل أحد الحاضرين السيد جويس عما إذا كانت الزلازل الأخيرة – بما في ذلك زلزال بقوة ٤٫٧ درجة بالقرب من موسويلبروك الشهر الماضي – قد غيرت رأيه بشأن موسويلبروك كموقع محتمل لمحطة طاقة نووية.

أجاب الوزير بأن الخيارات البديلة هي إما الطاقة المتقطعة – والتي ادعى أنها «تدمر» المناظر الطبيعية في أستراليا – أو الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والتي تقع مسؤوليتها على عاتق الأستراليين العاديين، وفقًا للسيد جويس.

وقال أيضًا إنه كان في موسويلبروك في اليوم التالي للزلزال وقال إن الأضرار التي حدثت كانت طفيفة فقط.

لكن السيد جويس أكد أن هذا يؤخذ في الاعتبار عند تصميم محطة للطاقة النووية.

قال السيد جويس: «تذكر أن ٣٠ دولة في العالم تستخدم الطاقة النووية، واقتصاداتها جادة، وكلها تتعامل مع قضايا مثل هذه. لذلك فهم يقومون بالهندسة لهذه الظروف».

«تناولت الغداء في نادي RSL. كان الضرر الناجم عن ذلك هو سقوط المدخنة وربما كسرت بعض النوافذ».

لكن السيدة ماديجان تدخلت، مدعية أنه كان هناك حوالي ٣٦ حادثًا مرتبطًا بمحطات الطاقة النووية في جميع أنحاء العالم.

«قالت السيدة ماديجان: «حتى أدنى زيادة في الإشعاع تعني زيادة الإجهاض وولادة جنين ميت، وفي حالات سرطان الأطفال، لا أريد بالتأكيد أن يكون أطفالي بالقرب من أحدها».

سارع السيد جويس إلى المطالبة بمصدر أدلةها، وطلب منها «إضافة بعض الجوهر إلى ذلك» و»ما الذي تستشهدين به؟»

ردت السيدة ماديجان قائلة: «العلم حرفيًا»، وسط هتافات من الجمهور.

«وبينما نحن هناك في مزارع الرياح، من هو السياسي الذي روّج لمزرعة الرياح سافير في نيو إنجلاند؟ أوه، هذا أنت»، تابعت.

«كيف يمكنك تغيير رأيك بهذه السرعة؟»

رد السيد جويس: «عندما تتغير الحقائق، أغير رأيي».

لكن السيدة ماديجان ردت مرة أخرى قائلة: «عندما تتغير استطلاعات الرأي، تغير رأيك».

انضمت السيدة كارنيل أيضًا إلى المناقشة النووية، ووصفتها بأنها «خيار رخيص للغاية ومحايد للكربون».

مع ذلك، قالت إنه «فات الأوان» للطاقة النووية.

«المشكلة هي أن الأمر لم يكن قبل عشرين عامًا، بل الآن. ولدينا مشكلة مع طاقة الحمل الأساسي في غضون ١٠ سنوات، وربما في بعض الولايات قبل ذلك»، قالت السيدة كارنيل.

«لذا لا يمكننا الانتظار للطاقة النووية الآن، فقد فات الأوان ... يجب أن يكون لدينا خيار آخر لطاقة الحمل الأساسي، ويجب أن يكون الغاز».

أدخلت المضيفة باتريشيا كارفيلاس عضو الجمهور البالغ من العمر ١٨ عامًا مايلز بانش في المناقشة.

يدرس الشاب البالغ من العمر ١٨ عامًا من مايتلاند الرياضيات والفيزياء على أمل متابعة الهندسة العام المقبل، وقد تعلم بالفعل عن الأنواع المختلفة من الطاقة من خلال دراسته.

«بعد النظر إلى كل هذه الأمور من وجهة نظر غير سياسية، وعلمية بحتة، فإن أفضل خيار لدينا هو تنويع شبكة الطاقة لدينا لتشمل أكبر عدد ممكن من الأشكال حتى لا نفقد اقتصادنا وشبكة الطاقة لدينا عندما لا تهب الرياح ولا تشرق الشمس»، قال السيد بانش.

«نحن بحاجة إلى الطاقة النووية، ونحن بحاجة إلى الطاقة الشمسية، ونحن بحاجة إلى طاقة الرياح».

وعندما سُئل عن تكلفة الطاقة النووية، قال السيد بانش إن الفحم ببساطة ليس مستدامًا إلى الأبد.

وزير التجارة دون فاريل يوقع اتفاقية تجارية جديدة مع الإمارات العربية المتحدة

أعلنت أستراليا عن توقيع اتفاقية تجارة حرة جديدة مع الإمارات العربية المتحدة، وهي خطوة وصفها وزير التجارة الأسترالي، دون فاريل، بأنها الأولى من نوعها مع منطقة الشرق الأوسط.

جاء هذا الإعلان في كانبيرا يوم الثلاثاء، حيث أشار الوزير إلى أن الاتفاقية ستلغي التعريفات الجمركية على أكثر من ٩٩٪ من المنتجات الأسترالية التي تدخل السوق الإماراتي.

أكد فاريل في خطابه أن الإمارات ليست فقط أكبر شريك تجاري لأستراليا في الشرق الأوسط.

بل تعتبر أيضاً شريكاً استراتيجياً ودبلوماسياً ودفاعياً مهماً.

وأوضح أن الاتفاقية ستفتح الأبواب أمام استثمارات من صندوق الثروة السيادي الإماراتي، الذي يقدر بحوالي ١,٧ تريليون دولار أمريكي، في قطاعات حيوية مثل المعادن والطاقة المتجددة في أستراليا.

أضاف الوزير أن الاتفاقية ستقلل تكاليف البناء للتجار الأستراليين بمقدار ٤٠ مليون دولار سنوياً.

وتوسع فرص الوصول إلى الأسواق لقطاعات متعددة، مثل النبيذ والتعليم.

مع تحقيق مكاسب للمزارعين من خلال خفض التعريفات الجمركية على صادرات لحوم البقر والأغنام.

ورغم التفاؤل الحكومي، أثارت الاتفاقية جدلاً واسعاً.

فقد أبدى مجلس النقابات العمالية الأسترالي مخاوفه بشأن سجل الإمارات في مجال حقوق العمال.

ودعا المجلس الحكومة إلى عدم المضي قدماً في الاتفاقية إلا إذا اتخذت الإمارات خطوات ملموسة لتحسين أوضاع العمال وحماية حقوقهم.

قالت النقابات إن الإمارات لا تسمح بتشغيل النقابات المستقلة.

وأن توقيع مثل هذه الاتفاقية مع دولة تعتبر «قمعية» قد يرسل رسالة سلبية حول مدى التزام أستراليا بحقوق الإنسان وحقوق العمال.

من جانبه، دافع فاريل عن الاتفاقية، مشيراً إلى أن الإمارات تعد بوابة رئيسية إلى منطقة الشرق الأوسط.

حيث بلغت قيمة التجارة الثنائية للسلع والخدمات بين البلدين حوالي ٩,٢٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٢.

كما أكد أن الاتفاقية ستسهم في تنويع التجارة الأسترالية وتعزيز تواجد الشركات الأسترالية في الأسواق الإقليمية.

وأضاف: تهدف الاتفاقية إلى دعم الطموحات التصنيعية لأستراليا من خلال زيادة الاستثمارات الإماراتية.

قال فاريل إن الاتفاقية ليست فقط مفيدة للشركات الأسترالية، بل للعمال أيضاً.

حيث ستوفر فرص عمل جديدة وتحسن ظروف العمل في البلاد.

تأتي هذه الاتفاقية كجزء من سلسلة اتفاقيات تجارية وقعتها أستراليا مؤخراً مع دول مثل الهند والمملكة المتحدة.

كما أن الإمارات، التي تعد عملاقاً في مجالات النفط والغاز، تُعد مركزاً تجارياً ولوجستياً مهماً في المنطقة بفضل ميناء جبل علي ومطار دبي الدولي، مما يجعلها شريكاً استراتيجياً لأستراليا.

أستراليون تعرضوا للاحتيال وسرقة ملايين الدولارات بسبب خلل في أحد البنوك

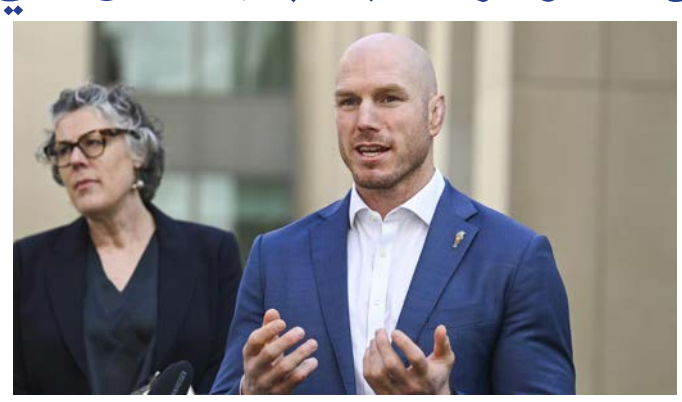

دعا الأستراليون الذين تعرضوا للاحتيال وسرقة ملايين الدولارات إلى إجراء إصلاحات جذرية في كيفية تعامل البنوك الكبرى مع التعويضات والسداد.

وحذر هؤلاء من أن تأخير تعزيز قوانين منع الاحتيال، التي وضعها حزب العمال..

فمن الممكن أن يعرّض المزيد من الأستراليين لخطر فقدان أموالهم.

انضم السيناتور المستقل ديفيد بوكوك من إقليم العاصمة الأسترالية إلى ١٤ ضحية احتيال خارج مجلس الشيوخ، داعياً الحكومة الفيدرالية لتعزيز قوانين منع الاحتيال المقترحة.

ويهدف مشروع القانون إلى توفير حماية شاملة للمجتمع الأسترالي من عمليات الاحتيال، ويشمل إصلاحات للبنوك وشركات الاتصالات والمنصات الرقمية، بالإضافة إلى فرض عقوبات صارمة على الفشل في منع المحتالين من الوصول إلى عملائهم.

تحدثت هاريت، إحدى النساء من كانبيرا، عن حزنها الشديد بعد أن تم سرقة عائدات منزل والدتها المسنّة التي بلغت قيمتها ١,٦ مليون دولار.

فقد تم خداع والدتها لإيداع الأموال في حساب زائف تم إيهامه بأنه حساب وديعة لأجل محدد في بنك ING.

وقد اكتشفت هاريت لاحقاً أن الحساب الذي حولت إليه الأموال كان مخصصاً للمجرمين الإلكترونيين، ولم يتخذ بنك والدتها أي إجراء تعويضي على الرغم من العلاقة الطويلة مع البنك.

في ملبورن، قال ديفيد سويني إن استعادة أموال والده، التي تم اختلاسها عبر عملية احتيال استثمارية مالية معقدة، استغرقت أكثر من خمس سنوات.

وأضاف أن البنوك لم تكن مستعدة للحديث عن الموضوع سوى من خلال تأكيد مسؤولية والده عن المدفوعات.

أما سيندي ريدي، فقد كشفت عن خسارة والديها لمبلغ ١,١ مليون دولار في عملية احتيال زعمت أنها استثمار وديعة قصيرة الأجل نيابة عن شركة استثمارية دولية.

هذه الأموال كانت كامل صندوق التقاعد والمدخرات الشخصية لوالديها، ولم يتم استرداد أي جزء منها.

انتقد السناتور بوكوك الحكومة الفيدرالية على اقتراحها «منع ومعاقبة» المحتالين عبر الغرامات، لكنه أشار إلى أن هذا لا يوفر حماية فعلية للضحايا.

ودعا إلى نموذج مماثل لذلك الموجود في المملكة المتحدة، حيث تتحمل البنوك مسؤولية أكبر في منع عمليات الاحتيال.

كما قال بوكوك: «البنوك الأربعة الكبرى حققت أرباحاً بلغت ٣٢ مليار دولار في العام الماضي وحده».

بالإضافة إلى ذلك يجب على البنوك أن تتحمل مسؤولية منع الاحتيال وتقديم التعويضات للضحايا».

مشروع قانون حزب العمال مفتوح للتقديم حتى ٤ أكتوبر، مما يعطي فرصة للتعليق والمراجعة.

ومن المتوقع أن تسهم هذه الإصلاحات في تحسين الأمان المالي للأستراليين وتعزيز الثقة في النظام المالي.

في الختام، تعد هذه الدعوات لتعديل القوانين خطوة ضرورية لضمان حماية أفضل للضحايا وتعويضهم بشكل عادل في مواجهة الاحتيال المالي.

مؤشر ASX200 يسجل مستوى قياسي جديد

سجل مؤشر ASX٢٠٠ مستوى قياسيًا جديدًا في الجلسة الرابعة على التوالي، حيث اختتمت البورصة المحلية بارتفاع ملحوظ.

ارتفع المؤشر القياسي بمقدار ١٩,٣ نقطة، أو ٠,٢٤٪، ليغلق عند ٨١٤٠,٩ نقطة.

بينما سجل مؤشر All Ordinaries الأوسع نطاقًا زيادة قدرها ٢٠,١ نقطة، أو ٠,٢٤٪، ليستقر عند ٨٣٦١,٢ نقطة.

استفادت أسواق التكنولوجيا والعقارات من خفض أسعار الفائدة.

حيث قفزت أسهم التكنولوجيا بنسبة ٠,٧٨٪ لتصل إلى ٣٣٨٥,٩ نقطة.

في ذات السياق، ارتفعت أسهم شركة Xero بنسبة ٢,٥٦٪ لتسجل ١٤٨,١٠ دولار للسهم بعد الإعلان عن استحواذها على Syft Analytics بمبلغ ٧٠ مليون دولار.

كذلك، شهدت أسهم قطاع العقارات زيادة، حيث ارتفعت أسهم شركة Goodman Group بنسبة ٠,٨١٪ إلى ٣٥,٩٢ دولار، وارتفع سهم Mirvac بنسبة ١,٣٣٪ إلى ٢,٢٨ دولار. في قطاع الطاقة، ارتفعت الأسهم بنسبة ٠,٢٪ عقب زيادة أسعار النفط الخام بنسبة ٢,١٪ لتصل إلى ٧٠,٠٩ دولار للبرميل.

جاءت الزيادة في أسعار النفط نتيجة انقطاع الإمدادات بسبب إعصار فرانسين في خليج المكسيك وتوقعات بخفض أسعار الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي.

وارتفعت أسهم Woodside Energy بنسبة ٠,١٢٪ إلى ٢٤,١٣ دولار، بينما زادت أسهم Santos بنسبة ٠,٢٩٪ إلى ٧,٠٢ دولار. استمر تأثير التوقعات الاقتصادية على مسيرة السوق.

حيث قُدّرت احتمالات خفض الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس بنسبة ٦٧٪ بعد تقييم حجم خفض أسعار الفائدة المتوقع.

إلا أن البيانات الاقتصادية الضعيفة من الصين قد تكون عائقًا محتملًا.

وحذر محلل أسواق آي جي، توني سيكامور، من أن الأخبار السلبية حول النمو الاقتصادي في الصين قد تؤثر على السوق، مشيرًا إلى أن التأثير كان أقل من المتوقع. نبه نائب رئيس شركة Tiger Brokers Australia، جاك لينغ.

إلى ضرورة الحذر من التقلبات المحتملة في السوق.

مشيرًا إلى أن خفض أسعار الفائدة يمكن أن يؤدي إلى فقاعات الأصول وزيادة مستويات الديون.

نصح المستثمرين بتبني استراتيجيات استثمار متنوعة لمواجهة التقلبات المحتملة وضمان الاستفادة من فرص النمو. شهد أداء شركات التعدين الكبرى تباينًا، حيث ارتفع خام الحديد بنسبة ١,٥٪ ليصل إلى ٩٢,٦٠ دولار للطن.

بينما تراجعت أسهم ريو تينتو بنسبة ٠,٠٥٪ إلى ١١٠,٧٥ دولار.

وارتفعت أسهم فورتيسكو بنسبة ١,٧٥٪ إلى ١٧,٤٩ دولار.

في المقابل، ارتفعت أسهم البنوك الكبرى، حيث سجل سهم كومنولث بنك زيادة بنسبة ٠,٠٤٪ إلى ١٤٣,٠٤ دولار، وارتفع سهم إن إيه بي بنسبة ٠,٢١٪ إلى ٣٨,٨٦ دولار. في أخبار الشركات، أعلنت مجموعة نيو هوب عن عزمها شراء أصول فحم الكوك التابعة لشركة أنجلو أميركان.

وزير العلاقات الصناعية موراي وات إن النساء أفضل حال في ظل حزب العمال

قال وزير العلاقات الصناعية موراي وات إن النساء العاملات أصبحن أغنى بمقدار ٤٠٩٢ دولاراً في السنة تحت حكومة حزب العمال مقارنة بما كان ليحققنه تحت حكومة الائتلاف، وذلك في إطار سعيه إلى الترويج لتحركات حزب العمال الرامية إلى تقليص فجوة الأجور بين الجنسين.

وفي خطابه أمام نادي الصحافة الوطني يوم الأربعاء، سوف ينتقد موراي وات، الذي تولى منصبه في يوليو/تموز بعد تعديل وزاري، المعارضين لإصلاحات العلاقات الصناعية التي اقترحها حزب العمال ـ والتي انتقدها قادة الأعمال مؤخراً.

وسوف يقول السيناتور وات إن المرأة المتوسطة سوف تصبح أسوأ حالاً بمقدار ٧٨,٧٠ دولاراً في الأسبوع تحت حكومة الائتلاف، حيث بلغ متوسط فجوة الأجور بين الجنسين ١٥,٤ في المائة، مع عجز في الأجور الآن بلغ ١١,٥ في المائة.

وسوف يقول يوم الأربعاء «هذا يحدث فرقاً ملموساً في حياة النساء في جميع أنحاء البلاد».

«إذا ظلت فجوة الأجور بين الجنسين عند متوسط الائتلاف البالغ ١٥,٤ في المائة، فإن النساء سوف يصبحن أسوأ حالاً بمقدار ٧٨,٧٠ دولاراً في الأسبوع مما هن عليه الآن. «هذا يعني ٤٠٩٢ دولاراً إضافياً في جيوب النساء كل عام في ظل هذه الحكومة.»

سيستخدم السيناتور وات خطابه أيضاً لدعم إصلاح العلاقات الصناعية لحزب العمال، مشيراً إلى جهوده لمنح معلمي مرحلة الطفولة المبكرة ومرحلة الطفولة المبكرة «غير المقدرين» زيادة في الأجور بنسبة ١٥ في المائة.

سيهاجم أيضاً المنتقدين الذين «يشنون حملات تخويف حول تأثير تغييراتنا على أصحاب العمل أو الاقتصاد الأسترالي» ويذكر اسم خصمه السياسي والمتحدث باسم الائتلاف للعلاقات الصناعية ميكايليا كاش.

سيقول: «أنا لا أتظاهر بأن الظروف الاقتصادية ليست صعبة الآن. لكن الحقائق لا تدعم توقعات الهلاك التي رافقت إصلاحاتنا، وليس الأوصاف المثيرة لما يحدث الآن».

كما جاء تعليقه في أعقاب هجوم من الرئيس التنفيذي لمجلس الأعمال الأسترالي بران بلاك الذي دعا إلى وضع حد للمساومة بين أصحاب العمل المتعددين، والتي جعلت الرؤساء التنفيذيين «أكثر حذراً بشأن التوظيف».

أدلى السيد بلاك بهذه التعليقات في العشاء السنوي للمجموعة مساء الثلاثاء، واستهدف رئيس الوزراء أنتوني ألبانيزي وأمين الخزانة جيم تشالمرز، اللذين كانا حاضرين.

وقال «كل هذا يقلل من قدرتنا التنافسية كأمة».

«والنتيجة تتجلى بشكل أفضل في حقيقة أن لدي الآن أعضاء – أصحاب عمل رئيسيين – يختارون الآن بنشاط الاستثمار في الخارج بدلاً من الاستثمار في أستراليا».

ومع ذلك، سيدافع السيناتور وات عن سياسات حزب العمال ويقول إن التغييرات زادت من فرص العمل، في حين قللت أيضاً من الإضرابات مستشهداً بأرقام تفيد بأن الأيام المتأثرة بالإضراب الصناعي انخفضت في المتوسط من ٢,٤ يوم عمل لكل ١٠٠٠ في ظل حكومة الائتلاف، إلى حوالي ١,٨ يوم عمل في ظل حزب العمال.

سيقول: «أكره أن أخيب آمال مثيري الخوف، ولكن لا يوجد دليل على أن الاقتصاد انهار بسبب أماكن عملنا».

سيقول: «على العكس من ذلك، تظهر الحقائق أن العديد من أصحاب العمل يستفيدون من تركيزنا على التعاون ومكافأة الموظفين».

في يوم الثلاثاء، دحض السيد ألبانيزي أيضاً تعليقات السيد بلاك، مشيراً إلى أن أولويات حكومته تتوافق مع مخاوف السيد بلاك السياسية بشأن تكلفة المعيشة، وأزمة الإسكان، والوصول إلى صافي الصفر، وزيادة تكلفة رعاية المسنين، ونقص المهارات في أستراليا.

قال السيد ألبانيزي «أحد الأشياء التي لاحظتها من قائمة أولويات BCA الخمس هي أنها أولويات حكومتي أيضاً»،

«إنه لأمر جيد أننا متزامنون بشأن الأولويات، فضلاً عن معالجة التحديات».

Follow us on our Social Media
/australiatodayonline
/australia2day
/@aandemediaaustralia
/medianewsaustralia
/australiatoday2000
/@australiatoday
/in/australia-today-a78616153/

حكومة نيو ساوث ويلز تحظر على المجالس إصدار غرامات وقوف السيارات بدون تذكرة

سيتم منع حراس المجلس من توقيع الغرامات على السائقين لوقوف السيارات بدون تذكرة بموجب التشريع الجديد الذي ستقدمه حكومة نيو ساوث ويلز.

تأتي هذه الخطوة بعد أن ارتفع عدد الغرامات بدون تذكرة التي أصدرتها المجالس المحلية إلى أكثر من ٨٢٢٠٠٠ في السنة المالية الماضية، بزيادة قدرها ٥٠ في المائة تقريباً عن الأشهر الـ ١٢ السابقة.

تم تقديم مخطط عدم وجود تذكرة في عام ٢٠٢٠ من قبل حكومة الولاية السابقة وسمح للمجالس بإرسال غرامات وقوف السيارات بالبريد بدلاً من إرفاق التذاكر بالزجاج الأمامي.

في حين كان ذلك بمثابة نعمة مالية للمجالس، أثار النظام رد فعل عنيفًا من سائقي السيارات لأنه قد يستغرق الأمر أسابيع حتى يتلقى السائقون غرامة في البريد، مما يعني أنهم أقل قدرة على جمع الأدلة للطعن في الغرامة.

كما أبلغ بعض السائقين عن حالات تغريمهم دون علم عدة مرات لنفس المخالفة.

وبموجب القوانين الجديدة، سيتوجب على حراس المجلس إرفاق إشعار فوري بالمركبة، ما لم يكن من غير الآمن لهم القيام بذلك.

قد يكون هذا الإشعار عبارة عن إشعار العقوبة نفسه، أو وصف موجز للجريمة وإشعار بأنه سيتم إرسال غرامة إليهم.

وسيُطلب من حراس المجلس أيضًا التقاط صورة للمخالفة.

وقال رئيس الحكومة كريس مينز إن نظام غرامات وقوف السيارات بدون تذكرة تم تقديمه من قبل الحكومة السابقة دون حماية كافية للسائقين.

وقال مينز «يستحق السائقون أفضل من النظام الحالي».

«لقد انطلق العديد من سائقي السيارات دون أن يدركوا أنهم قد يكونون مسؤولين عن غرامة وقوف السيارات.

نحن نعمل على إصلاح ذلك».

وقالت وزيرة المالية كورتني هوسوس إن التغييرات يجب أن تقطع شوطاً طويلاً في إعادة بناء ثقة المجتمع.

«لا أحد يحب الحصول على غرامة وقوف السيارات، لكن فكرة أنك لا تكتشف الغرامة إلا بعد أسابيع لا تمر باختبار الفطرة السليمة.

«الإحباط بين السائقين وأفراد المجتمع بشأن نظام وقوف السيارات بدون تذكرة مرتفع – وهذا أمر عادل بما فيه الكفاية».

«تم تقديم نظام مخالفات وقوف السيارات بدون تذكرة من قبل الحكومة السابقة دون مراعاة لتأثيرها على السائقين والأسر.»

سقوط رجل في منجم في وادي هانتر بولاية نيو ساوث ويلز

تجري السلطات في وادي هانتر بولاية نيو ساوث ويلز عملية بحث واسعة النطاق عن رجل يُعتقد أنه سقط في منجم. الحادث وقع على بعد حوالي ١٥ كيلومتراً جنوب سيسنوك، في منطقة طريق دراي كريك، إيلالونج. كانت خدمات الطوارئ قد تلقت بلاغاً بشأن الحادث.

عند وصول فرق الطوارئ إلى موقع الحادث، تلقت المعلومات الأولية بأن الرجل قد سقط في منجم قديم متوقف عن العمل. حالياً، يعمل ضباط الشرطة على محاولة تحديد موقع الرجل المفقود بدقة، مع التركيز على تأمين المنطقة المحيطة بالمنجم وتقييم الظروف المحيطة.

في الوقت الراهن، تشارك في عملية البحث عدة فرق إنقاذ من جهات مختلفة.

تشمل هذه الفرق الشرطة، وخدمات الإسعاف في نيو ساوث ويلز، بالإضافة إلى فرق الإطفاء والإنقاذ. تعمل الفرق على استخدام المعدات المتخصصة والبحث المكثف لتحديد مكان الرجل المفقود وسحب أي أثر له من المنجم.

أفادت الشرطة المحلية بأن عملية البحث والإنقاذ من المتوقع أن تستمر لبعض الوقت بسبب طبيعة الحادث والتحديات المرتبطة بالبحث في منجم قديم. يتم استخدام كل الموارد المتاحة لضمان سرعة العثور على الرجل المفقود وضمان سلامته.

تجدر الإشارة إلى أن حالة الطقس قد تؤثر على سير عملية البحث. مع ذلك، تظل فرق الإنقاذ على استعداد لمواجهة أي تحديات إضافية قد تنشأ أثناء جهودهم في الموقع. يتم تحديث الوضع بانتظام، ويعمل المسؤولون على ضمان أن تكون جميع الإجراءات متوافقة مع معايير السلامة.

إذا كانت هناك أي معلومات إضافية قد تساعد في عملية البحث، يتم تشجيع الجمهور على الاتصال بالسلطات المحلية. تظل جهود البحث مستمرة، ويأمل الجميع في العثور على الرجل المفقود في أقرب وقت ممكن.

ستواصل فرق الإنقاذ عملها في محاولة لإنقاذ الرجل وتقديم أي تحديثات جديدة حول تقدم العملية.

هل يصبح المرشح الليبرالي جيمس أوين عمدة مجلس مقاطعة توويد القادم؟

تفوق مرشح الحزب الليبرالي لمجلس مقاطعة توويد جيمس أوين على منافسيه – بما في ذلك عمدة المجلس الحالي كريس شيري – في استطلاعات الرأي التي جرت يوم السبت الماضي في انتخابات الحكومة المحلية في نيو ساوث ويلز، حيث حصل على ما يقرب من ثلث إجمالي الأصوات.

وهذا يضع السيد أوين – الذي كان في المجلس لمدة ثماني سنوات – في وضع ممتاز للحصول على مقعد في المجلس الأكثر شمالًا في نيو ساوث ويلز لفترة ولايته الثالثة.

السبت الماضي كانت السيدة شيري والسيد أوين متقاربين بحصولهما على ١٩,٢٤ و١٩,٨٣ في المائة من إجمالي الأصوات على التوالي. لكن النتيجة الساحقة من مراكز الاقتراع الكبيرة في كازواريا وبوتسفيل وضعت السيد أوين في الصدارة بثبات بنسبة ٢٩,٦٢ في المائة من الأصوات.

اعتبارًا من يوم الأربعاء، حصلت السيدة شيري على ١٤,١٣ في المائة من الأصوات، متغلبة على المستشار العمالي ريس بيرنز الذي حصل على ١٥,٠٨ في المائة من إجمالي الأصوات.

في هذه الانتخابات، سيتم انتخاب سبعة مستشارين من توويد من مجموعة تضم ٤٥ مرشحًا.

تُظهر بيانات إحصاء لجنة الانتخابات في نيو ساوث ويلز أن السيدة شيري والسيد بيرنز ونائبة العمدة الحالية ميريديث دينيس ومرشحة حزب الخضر نولا فيرث والمرشحة لأول مرة كيمبرلي هون من المقرر أن يحصلوا على مكان في المجلس.

من المرجح إعادة انتخاب زميلة السيد أوين المرشحة الليبرالية وعضوة المجلس الحالية ريانون برينسميد لفترة ولايتها الثانية.

ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان السيد أوين سيكون العمدة المنتخب حديثًا – نظرًا لأن التصويت يتم تحديده من قبل المستشارين الحاليين في اجتماعات استثنائية، وليس تصويتًا عامًا. سيحتاج السيد أوين إلى أربعة أصوات للحصول على اللقب.

في العام الماضي، زعم السيد أوين خلال اجتماع للمجلس – وفي المقابلات – أن سكان توويد يجب أن ينتخبوا رؤساء البلديات، بدلاً من العملية الداخلية.

وقال إن العملية الحالية «ليست ديمقراطية أو عادلة»، ومع ذلك، من بين ١٢٨ مجلسًا محليًا في نيو ساوث ويلز، انتخب أقل من ٤٠ رؤساء بلديات علنًا.

في اتصال مع NewsLocal يوم الأربعاء، قال السيد أوين إنه «مسرور» بالنتائج، لكنه قال «لا يزال هناك بعض الطريق قبل أن تصبح نهائية».

وقال: «النتائج هي شهادة عظيمة للمجتمع المحلي الذي أظهر إيمانه بنا ويعترف بالعمل الجاد الذي قمنا به في الفترة التي سبقت هذه الانتخابات».

وقال السيد أوين إنه فاز بـ ١٨ من أصل ٢٧ كشك اقتراع، وكل كشك ما قبل الاقتراع، وحجم كبير من الأصوات البريدية والأصوات من المؤسسات المعلنة مثل دور رعاية المسنين.

وقال: «لقد قاتلنا وحققنا من أجل المجتمع ولا يمكنني أن أكون أكثر سعادة».

وعندما سُئل عن فرصه في أن يصبح عمدة في المستقبل، قال السيد أوين: «آمل أن يضع المجلس في نفسي نفس القدر من الثقة في قيادتي للمقاطعة كما فعل المجتمع في هذه الانتخابات».

وقال: «لا أعرف ما إذا كان زملائي في المجلس سيوافقون على ذلك أم لا. لكنني آمل في المشاركة في هذه المناقشات المهمة في الأسابيع التالية».

ومن المتوقع أن يتم الإعلان عن النتائج النهائية لمجلس مقاطعة توويد الجديد بين الأول والثالث من أكتوبر، مع استمرار قبول التصويت البريدي حتى يوم الجمعة ٢٧ سبتمبر.

بمجرد الإعلان عن النتائج، سيعقد اجتماع استثنائي للمجلس الجديد يوم الثلاثاء ١٠ أكتوبر لأعضاء المجلس لأداء القسم أو تأكيد توليهم المنصب وانتخاب العمدة ونائب العمدة.

وسيقوم أعضاء المجلس أيضًا ببرنامج توجيهي مصمم لإعدادهم لأدوارهم خلال الفترة التي تبلغ أربع سنوات.

إضراب القطارات يهدد بإغلاق جميع خدمات قطارات T3

سيواجه الأشخاص الذين يحاولون الدخول إلى منطقة الأعمال المركزية من ضواحي سيدني الجنوبية الغربية اضطرابات كبيرة مع تخطيط نقابة السكك الحديدية لإغلاق جميع خدمات القطارات على طول خط T3 اعتبارًا من عطلة نهاية الأسبوع القادمة.

بدأ اتحاد السكك الحديدية والترام والحافلات في الإضراب الصناعي اليوم بعد فشل المفاوضات مع حكومة مينيسوتا بعد ظهر يوم الثلاثاء.

بدأت حكومة مينيسوتا ونقابة عمال السكك الحديدية والترام والحافلات المفاوضات مرة أخرى اليوم، ومع ذلك، حذر الاتحاد من أنه إذا لم يتم الوفاء بشروطهم، فلن يعمل أعضاؤهم على خط T3 إلى أجل غير مسمى من ٣٠ سبتمبر، مما يعني عدم تشغيل أي قطارات على طول الخط على الإطلاق.

يتزامن هذا مع الإغلاق المخطط له لخط T3 من بانكستاون إلى سيدنهام اليوم السبت، حيث تحل الحافلات محل القطارات على طول هذا الجزء من الخط حيث يتم تحويله لمترو الأنفاق.

ومع ذلك، يهدد الاتحاد الآن بإغلاق جميع القطارات على طول الخط بالكامل، مما يمنع الأشخاص المسافرين من كابراماتا وريجينتس بارك وأولنك على طول الخط من اللحاق بالقطار.

وهذا يعني أنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة والنقابات قبل نهاية الأسبوع المقبل، فسوف يتعين تشغيل حافلات بديلة للسكك الحديدية على طول الخط بالكامل، بدلاً من تشغيلها فقط بين محطة بانكستاون وسيدنام أثناء تحويل المترو.

إن الحاجة المحتملة لمزيد من الحافلات على خط T3 تشكل مصدر قلق كبير لحكومة نيو ساوث ويلز، بعد أن قامت بحملة توظيف ضخمة لـ ٢٠٠ سائق حافلة للإغلاق المخطط له وسط نقص في السائقين. وبينما شغلت الحكومة جميع الوظائف، فإن إغلاق الخط بالكامل من المرجح أن يتطلب المزيد من السائقين.

وأكد متحدث باسم وزير النقل جو هايلين أن الإضراب قد يكون له تأثير على تحويل خط T3 إلى مترو وقال إن المفاوضات ستستمر مع النقابة.

يأتي هذا في الوقت أن مشجعي الرياضة يمكنهم توقع وقت عصيب للوصول إلى نهائيات كرة القدم المتعددة التي تقام في جميع أنحاء سيدني هذا الأسبوع، بما في ذلك الدور نصف النهائي لبطولة NRL في ملعب أليانز، حيث من المتوقع أن يمنع الإضراب خدمات القطارات الإضافية من العمل.

ستتعطل خدمات القطارات هذا الأسبوع، حيث يرفض الاتحاد العمل على أي تغييرات في الجدول الزمني إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق. وهذا يعني أن الخدمات الإضافية التي كانت ستساعد المشجعين على الوصول إلى SCG لحضور نهائي AFL التمهيدي لـ Swan في ليلة الجمعة في نفس الوقت الذي يلعب فيه Cronulla مع North Queensland في نصف نهائي NRL المجاور من المرجح أن يتم إلغاؤها.

تأثر أيضًا حشود اليوم السبت التي ستذهب إلى Allianz لحضور NRL وإلى ملعب Accor في Homebush لحضور اختبار الرجبي الأسترالي ضد نيوزيلندا.

قال متحدث باسم Transport for NSW إن خطط خدمة القطارات البديلة قيد الإعداد لمساعدة الركاب على الأحداث الكبرى هذا الأسبوع وسيتم الإعلان عنها في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

وقال المتحدث: «قد يتسبب هذا الإجراء الصناعي في إلغاء خدمات القطارات في غضون مهلة قصيرة والتأثير على القدرة على الاستجابة للحوادث التشغيلية على شبكة السكك الحديدية». «بالإضافة إلى ذلك، قد تعمل خدمات السكك الحديدية في عطلة نهاية الأسبوع بتردد أقل وقد تكون هناك تأثيرات على أعمال المسار المخطط لها وخدمات النقل للأحداث الخاصة».

طالبت نقابة عمال السكك الحديدية في أستراليا الحكومة بتحديد سعر ثابت قدره ٥٠ سنتًا لجميع أسعار الأوبال في جميع أنحاء المدينة بعد إعلان مماثل من حكومة كوينزلاند الأسبوع الماضي.

يعد هذا الطلب جزءًا من مجموعة من الطلبات التي قدمتها النقابة بما في ذلك استمرار تشغيل القطارات على خط T3 من سيدنهام إلى بانكستاون، بدلاً من تحويلها إلى مترو. كانت نقابة عمال السكك الحديدية في أستراليا معارضة صريحة لخط مترو الجنوب الغربي، على الرغم من النجاح الساحق لمترو سيدني الجديد.

كما تطلب النقابة زيادة في الأجور بنسبة ٣٢ في المائة على مدى أربع سنوات وخفض أسبوع العمل إلى ٣٥ ساعة، دون خفض في الأجور.

يأتي هذا على الرغم من حكم المحكم الصناعي في عام ٢٠٢٣ بأن عمال السكك الحديدية يتلقون زيادة في الأجور بنسبة ٥,٥ في المائة على مدى عامين، بالإضافة إلى دفعة واحدة بقيمة ٤٥٠٠ دولار.

أنهى الحكم نزاعًا بين نقابة السكك الحديدية والحكومة الائتلافية السابقة، والذي عطل بشدة شبكة السكك الحديدية في سيدني في عام ٢٠٢٢.

ستبدأ نقابة عمال السكك الحديدية الأسترالية مجموعة إجراءاتها من منتصف الليل لتستمر إلى أجل غير مسمى.

قالت وزيرة النقل جو هايلين إن المفاوضات ستستمر مع النقابة يوم الأربعاء.

وقالت: «نأمل في التوصل إلى اتفاق لإزالة الحظر الذي أخطرت به نقابة عمال السكك الحديدية الأسترالية حاليًا والذي يؤثر على الخدمات بما في ذلك الأحداث الخاصة بما في ذلك الأحداث الرياضية المتعددة التي ستقام هذا الأسبوع».

كجزء من الإجراء، لن يعمل أعضاء النقابة وفقًا لأي جدول زمني متغير وسيتم منعهم من القيام بأي عمل على خط بانكستاون عندما يغلق القسم الذي سيتم تحويله إلى خط مترو في نهاية هذا الشهر. لن يتم أيضًا مسح الإشارات على الخط إذا تم إغلاقه.

سيرفض عمال البنية التحتية أيضًا القيام بأعمال على الخطوط إذا كانت درجة الحرارة أعلى من ٣٠ درجة وسيكون هناك أيضًا حظر على إزالة الحيوانات النافقة من المسارات وتدريب المتدربين الجدد لمركز عمليات السكك الحديدية.

انخفاض أسعار المساكن في ملبورن وارتفاع الخسائر المالية

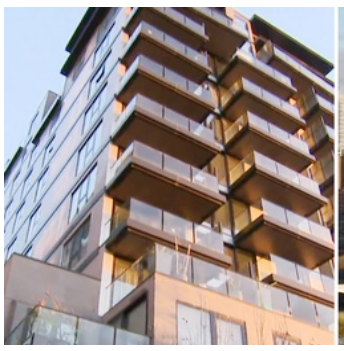

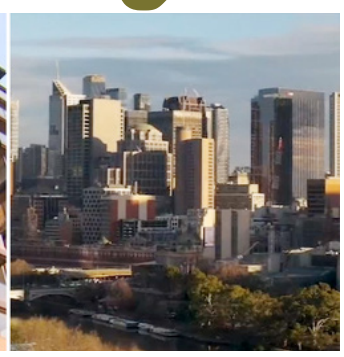

تشهد ملبورن تراجعاً مستمراً في أسعار المساكن لمدة ستة أشهر على التوالي. مما يضع ضغطاً متزايداً على أصحاب العقارات، الذين يواجهون خسائر عند بيع ممتلكاتهم.

وفقاً للتقارير الحديثة، فإن نسبة الأشخاص الذين يبيعون منازلهم بخسارة ضئيلة نسبياً.

حيث يبلغ المعدل ٣٪ فقط. ومع ذلك، فإن الوضع أسوأ بكثير فيما يتعلق بالشقق السكنية.

عند العودة إلى ١٦ عاماً مضت، كان واحد من كل ٢٠ مالكاً للشقق في ملبورن يبيع شقته بخسارة.

لكن على مدى العقد الماضي، ارتفعت هذه النسبة بشكل حاد، حيث كانت واحدة من كل ١٠ وحدات سكنية تُباع بخسارة.

أما الآن، فإن ٢٠٪ من الوحدات السكنية في ملبورن تُباع بأقل من سعر شرائها.

مما يشير إلى زيادة ملحوظة في المخاطر التي يواجهها المستثمرون في هذا القطاع.

وفقاً لإليزا أوين، رئيسة قسم الأبحاث في كورلوجيك، السبب الرئيسي وراء هذا التراجع هو اختلال التوازن بين العرض والطلب.

وقالت أوين: «كان هناك وفرة في العرض، خاصة في منتصف إلى أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين».

وتابعت: «من ناحية الطلب، كان هناك زيادة في الاستثمار العقاري، لكن هذا الطلب تأثر بتغيرات في شروط الإقراض في عام ٢٠١٧، إضافة إلى التعديلات الأخيرة في رسوم العقارات الاستثمارية».

تتأثر بعض المناطق في ملبورن بشكل خاص بانخفاض أسعار العقارات، حيث سجلت مناطق مثل مدينة ملبورن أعلى نسبة خسائر، حيث تُباع ٤٢٪ من الوحدات السكنية بخسارة.

وفي ستونينجتون، تصل النسبة إلى ٣٢٪، بينما تصل في ماريبيرنونج إلى ٢٩٪.

كما أظهرت البيانات أن ربع الوحدات السكنية في مناطق مثل بورت فيليب ويارا تُباع بخسارة، بينما يخسر ٢٤٪ من أصحاب العقارات في بوروندارا أموالهم عند البيع.

تشير هذه الأرقام إلى أن الشقق السكنية في ملبورن قد أصبحت من أكثر الاستثمارات العقارية خطورة في البلاد.

ومع استمرار التحديات في السوق العقارية، يجب على المستثمرين أن يأخذوا بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بشراء وبيع الشقق في هذه المناطق.

على الرغم من هذه البيانات المقلقة، فإن الصورة الكاملة لا تزال غير واضحة بشأن متى ستتعافى سوق العقارات في ملبورن، أو إذا كانت هذه الخسائر ستستمر في التزايد خلال السنوات القادمة.

من المتوقع أن تلعب التغيرات في السياسة الاقتصادية والإقراض دوراً مهماً في تحديد الاتجاه المستقبلي للسوق.

يمثل تراجع أسعار الوحدات السكنية في ملبورن مشكلة كبيرة للمستثمرين، حيث تتزايد نسب الخسائر بشكل ملحوظ، خاصة في المناطق الداخلية من المدينة.

يتطلب هذا الوضع الحذر والتخطيط الدقيق من قبل المستثمرين العقاريين لتجنب الوقوع في خسائر مالية كبيرة في هذا السوق المتقلب.

سرقة تمثال دب بقيمة ٦٠ ألف دولار من مركز تسوق في ملبورن

في حادثة غير متوقعة أثارت استياء المجتمع الفني، تعرض تمثال برونزي بالحجم الطبيعي يُعرف باسم «الدب المتلألئ» للسرقة من مركز تسوق في شمال ملبورن الداخلي.

التمثال الذي صُنع من قبل الفنانين جيلي ومارك المقيمين في سيدني، والذي تقدر قيمته بنحو ٦٠ ألف دولار، تم إنشاؤه بهدف جلب البهجة وتعزيز الروابط المجتمعية من خلال الفن العام. وفقًا لتقارير الشرطة، وقعت السرقة في الساعات الأولى من صباح يوم ١١ سبتمبر حوالي الساعة الرابعة صباحاً.

تشير الأدلة إلى أن ثلاثة مجرمين على الأقل كانوا متورطين في الجريمة، حيث استخدموا قاطع زاوية لقطع التمثال عن قاعدته.

بعد ذلك، تمكنت المجموعة من رفع التمثال باستخدام رافعة، ثم قامت بتحميله على شاحنة كانت تنتظر على طريق سيدني بالقرب من ساحة باركلي.

فر المجرمون بسرعة من مكان الحادث، واتجهوا في الشاحنة نحو شارع باركلي، حيث اختفوا عن الأنظار. لم يكن الأمر مجرد سرقة لقطعة فنية، بل كان له تأثير كبير على الفنانين والمجتمع.

في بيان صادر عن جيلي ومارك، أعرب الفنانان عن صدمتهم وحزنهم العميقين على سرقة التمثال.

وقالا: «تم إنشاء هذه القطعة بهدف جلب الفرح والشعور بالارتباط بالمجتمع، ورؤيتها يتم سرقتها بهذه الطريقة أمر مدمر».

وأشارا إلى أن الفن العام يلعب دورًا مهمًا في تعزيز التجارب المشتركة وخلق مساحات تجمع الناس معًا. في ضوء هذه الحادثة، وجه جيلي ومارك نداءً للجمهور للتقدم بأي معلومات قد تؤدي إلى استعادة التمثال. وأضافا:

«نأمل أن يعود التمثال سالمًا ليتمكن المجتمع من الاستمتاع به مرة أخرى».

من جانبها، تواصل الشرطة التحقيق في الحادث، وتحث أي شخص لديه معلومات ذات صلة على تقديمها للمساعدة في تحديد هوية الجناة واستعادة التمثال. تأتي هذه السرقة لتذكرنا بأهمية الفن العام في حياتنا اليومية.

فهو ليس مجرد وسيلة للتعبير الجمالي، بل يلعب دوراً أساسياً في تعزيز الروابط المجتمعية وتوفير مساحات تفاعلية يمكن للناس من خلالها التواصل والتمتع بالتجارب المشتركة.

على أمل استعادة «الدب المتلألئ»، يظل المجتمع في حالة انتظار لتلك اللحظة التي يعود فيها هذا الرمز الفني البارز إلى مكانه الطبيعي.

الاختراق التكنولوجي يستخدم في سرقة سيارات فاخرة في ملبورن

تعاني ملبورن حاليًا من موجة من سرقات السيارات الفاخرة، حيث يستخدم لصوص السيارات تكتيكًا تكنولوجيًا جديدًا لفتح المركبات وسرقتها دون الحاجة إلى مفاتيح السيارة.

هذه الظاهرة أثارت قلقًا كبيرًا بين أصحاب السيارات، خاصةً السيارات الرياضية الفاخرة، حيث تمكن اللصوص من سرقة السيارات في غضون دقائق قليلة باستخدام تقنيات معقدة.

يتمكن المحتالون من تجاوز نظام أمان السيارة عبر اختراق تكنولوجي معقد. وباستخدام أدوات متاحة على الإنترنت، يقوم اللصوص بإعادة برمجة مفتاح السيارة لفتحها وتشغيلها دون الحاجة إلى المفاتيح الأصلية.

يتم كل هذا بينما تكون مفاتيح السيارة الأصلية في منازل أصحابها، مما يجعل السرقة أكثر سرية وصعوبة في الكشف عنها. سيارات «هولدن كومودورز» تعد من بين السيارات الأكثر استهدافًا من قبل اللصوص. وفقًا للتقارير، تم سرقة ٨٥٥ سيارة من طراز «كومودور» بين

أبريل ٢٠٢٣ ومارس ٢٠٢٤، مما يجعلها الأكثر تعرضًا للسرقة مقارنةً بسيارات أخرى مثل «مازدا».

ويعود سبب ذلك إلى شعبية هذه السيارات في فيكتوريا، رغم أن «هولدن» توقفت عن إنتاجها منذ عدة سنوات.

يعتقد أن لصوص السيارات يقومون بزرع أجهزة تعقب «Apple AirTags» على بعض السيارات القديمة أثناء معارض السيارات، مما يسمح لهم بتعقب السيارات وسرقتها لاحقًا. وقد أثار هذا التكتيك قلق العديد من أصحاب السيارات، حيث أصبحوا مضطرين إلى اللجوء إلى أنظمة أمان إضافية لحماية مركباتهم.

لمواجهة هذا التهديد، ينصح أصحاب السيارات بزراعة مفاتيح إيقاف التشغيل في مركباتهم، وهي تقنية تقطع عملية تشغيل السيارة وتمنع اللصوص من تشغيلها.

كما بدأت مجموعة من ميكانيكا السيارات في ملبورن بتقديم خدمات تثبيت أنظمة مكافحة السرقة لتقليل مخاطر السرقة.

في إطار الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة، صادرت الشرطة هذا الأسبوع ست سيارات «هولدن» بقيمة إجمالية تبلغ ٦٠٠ ألف دولار.

هذه المصادرات تأتي ضمن تحقيقات أوسع حول شبكة لسرقة السيارات.

وقد تم اعتقال رجل من منطقة «Doveton» ضمن هذه الحملة الأمنية. من بين الضحايا المتضررين، «داميان نيوتن» من «دونكاستر»، الذي تعرضت سيارته «VF Commodore» الثمينة للسرقة من ممر سيارته أثناء نومه.

أوضح داميان أن مفاتيحه كانت معه داخل المنزل، ولكن اللصوص تمكنوا من تشغيل سيارته في غضون دقائق قليلة. أعرب «داميان نيوتن» عن قلقه من أن تستمر هذه الموجة في التفاقم، مما قد يؤدي إلى زيادة في أقساط التأمين نتيجة ارتفاع معدل سرقة السيارات. وقال: «يحدث هذا كل يوم، ويبدو أن الوضع يزداد سوءًا».

رجل قيد الاحتجاز بعد العثور على رجل ميت

تم العثور على جثة رجل داخل منزل تعرض لحريق مريب في شمال غرب فيكتوريا.

الحادث وقع في منطقة تلة سوان، التي تقع على الحدود بين نيو ساوث ويلز وفيكتوريا، بالقرب من مدينتي إتشوكا–مواما وميلدورا.

وقد دفع الحادث السلطات إلى فتح تحقيق موسع في ملابساته. هرع رجال الإطفاء إلى مكان الحادث، بعد تلقيهم بلاغًا حول اندلا ع حريق في المنزل الواقع في دومايل كريسنت، وذلك في حوالي الساعة ٥،٤٠ مساءً يوم أمس الأول.

عند وصولهم، بدأوا فوراً في مكافحة النيران، وتمكنوا من إخمادها بعد وقت قصير.

وبعد السيطرة على الحريق، قام رجال الإطفاء بعملية تفتيش شاملة للعقار.

وخلال عملية التفتيش، تم العثور على جثة رجل داخل المنزل، مما أثار تساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى نشوب الحريق. أكدت الشرطة أنها تتعامل مع الحريق على أنه مريب، مما يشير إلى احتمالية تورط أطراف أخرى في الحادث.

في سياق التحقيقات الجارية، قامت الشرطة باحتجاز رجل يُعتقد أنه كان موجودًا في العقار وقت اندلا ع الحريق.

ولا تزال التحقيقات مستمرة لمعرفة ملابسات الحادث وما إذا كان هناك أي دوافع جنائية وراءه.

هذا الحادث أثار قلقًا في المنطقة، خاصة وأن الشرطة بدأت في التعامل معه كحريق مريب.

يتم حالياً جمع الأدلة من مكان الحادث لتحديد السبب الدقيق لاندلا ع الحريق وما إذا كان متعمدًا.

تعتبر حوادث الحريق المريبة مصدر قلق كبير للشرطة والمجتمع المحلي، ويقوم المحققون حاليًا بجمع الشهادات من الشهود وتحليل الأدلة لتحديد ما إذا كانت هناك أي دوافع وراء الحادث.

من المتوقع أن تقدم السلطات مزيدًا من التفاصيل حول الحادث خلال الأيام القادمة، بعد الانتهاء من التحقيقات المبدئية.

إصابة رجل بعد انقلاب سيارة في ملبورن

تم نقل شاب إلى المستشفى مصاباً بجروح خطيرة بعد أن تم العثور عليه محاصراً داخل سيارته المقلوبة طوال الليل.

وقع الحادث المأساوي في منطقة ساسافراس، شرق ملبورن، عندما انحرفت السيارة عن جانب الطريق الجبلي وسقطت من على جرف. تشير التقارير إلى أن الحادث حدث حوالي الساعة ٩ مساءً، حيث انحرفت السيارة بالقرب من مضمار فيرنديل.

ورغم مرور عدة ساعات على الحادث، لم يُكتشف الشاب البالغ من العمر ٢٦ عاماً من أولينداا إلا في الصباح.

تم استدعاء خدمات الطوارئ بعد أن لاحظ المسعفون وجود الحادث حوالي الساعة ٦:٥٥ صباحاً، فيما كانت الشرطة على علم بالحادث حوالي الساعة ٧:٢٠ صباحاً.

عُثر على الشاب المصاب بجروح محاصراً داخل سيارته، حيث أصيب بإصابات في الجزء العلوي والسفلي من جسده.

تم تقديم الرعاية الأولية له في مكان الحادث قبل نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم. حيث أظهرت لقطات من مكان الحادث المسعفين وهم يعملون بجد لمساعدة الشاب وتحريره من السيارة المقلوبة.

كانت جهود الإنقاذ صعبة بسبب الظروف المحيطة، ولكن الفريق الطبي تمكن من التعامل مع الوضع بكفاءة.

هذا الحادث يؤكد على أهمية الحذر عند القيادة في الطرق الجبلية، حيث يمكن أن تكون الظروف خطيرة وتؤدي إلى حوادث مأساوية.

تتمنى السلطات المحلية الشفاء العاجل للمصاب وتحث الجميع على اتباع قواعد السلامة أثناء القيادة.

تسمانيا

عاصفة جيومغناطيسية تضيئ سماء تسمانيا الليلة بشفق قطبي جنوبي

قد تشهد بعض المناطق المحظوظة في أستراليا الشفق القطبي الجنوبي، المعروف أيضًا بالأضواء الجنوبية، في وقت لاحق من الليلة.
وقد أصدر المركز الأسترالي للتنبؤ بالطقس الفضائي (ASWFC) تنبيهًا خاصًا بشأن الشفق القطبي لأجزاء من جنوب أستراليا.
من المتوقع أن تكون العاصفة الجيومغناطيسية مرئية خلال الساعات المتأخرة من هذا المساء، بين الساعة ١٠ مساءً و٢ صباحًا.
تشمل المناطق المستهدفة لتجربة هذا الظاهرة الجميلة تسمانيا وجنوب فيكتوريا.
بينما قد تتمكن مناطق أخرى على الساحل الجنوبي لأستراليا من رؤية إضاءة السماء، إلا أن النشاط الجيومغناطيسي في هذه المناطق قد يكون مرئيًا فقط من خلال عدسات الكاميرا.
وفقًا للدكتورة جين يونج، خبيرة التنبؤ بالطقس الفضائي، يمكن رؤية الشفق القطبي الجنوبي بشكل أفضل في ليلة صافية بدون قمر ساطع.
وأضافت: «بصراحة، لا شيء يضاهي رؤية الشفق القطبي بالعين المجردة».
للحصول على أفضل تجربة، يُنصح بالذهاب إلى شاطئ مظلم أو تل بعيد عن التلوث الضوئي، حيث يمكن رؤية الأضواء الجنوبية لمدة تصل إلى ثلاث ساعات.
أصدر المركز أيضًا تنبيهًا بشأن زيادة النشاط الجيومغناطيسي نتيجة القذف الكتلي الإكليلي، وهو طرد كبير للبلازما والحقل المغناطيسي من هالة الشمس.
تنتج الأضواء القطبية عندما تصطدم جزيئات الرياح الشمسية مع الحقل المغناطيسي للأرض، مما يؤدي إلى عاصفة جيومغناطيسية.
ومع ذلك، لا يُتوقع أن تكون عاصفة الليلة قوية بشكل خاص، حيث من المتوقع أن يصل تصنيفها إلى G٤، وهو تصنيف أعلى من G١ وأقل من G٥.
تُعتبر أماكن مثل تسمانيا والقارة القطبية الجنوبية من بين أفضل الوجهات لرؤية الشفق القطبي الجنوبي بسبب قربها من القطب الجنوبي.
لذا، إذا كنت في هذه المناطق، فإن هذه الليلة قد تكون فرصة رائعة للاستمتاع بجمال الطبيعة الفريد. في النهاية، يعد الشفق القطبي الجنوبي تجربة فريدة تستحق المشاهدة، لذا تأكد من إعداد نفسك لمغامرة ليلية مبهرة!

تسمانيا

عاصفة جيومغناطيسية تضيئ سماء تسمانيا الليلة بشفق قطبي جنوبي

قد تشهد بعض المناطق المحظوظة في أستراليا الشفق القطبي الجنوبي، المعروف أيضًا بالأضواء الجنوبية، في وقت لاحق من الليلة. وقد أصدر المركز الأسترالي للتنبؤ بالطقس الفضائي (ASWFC) تنبيهًا خاصًا بشأن الشفق القطبي لأجزاء من جنوب أستراليا.
من المتوقع أن تكون العاصفة الجيومغناطيسية مرئية خلال الساعات المتأخرة من هذا المساء، بين الساعة ١٠ مساءً و٢ صباحًا.
تشمل المناطق المستهدفة لتجربة هذا الظاهرة الجميلة تسمانيا وجنوب فيكتوريا.
بينما قد تتمكن مناطق أخرى على الساحل الجنوبي لأستراليا من رؤية إضاءة السماء، إلا أن النشاط الجيومغناطيسي في هذه المناطق قد يكون مرئيًا فقط من خلال عدسات الكاميرا.
وفقًا للدكتورة جين يونج، خبيرة التنبؤ بالطقس الفضائي، يمكن رؤية الشفق القطبي الجنوبي بشكل أفضل في ليلة صافية بدون قمر ساطع.
وأضافت: «بصراحة، لا شيء يضاهي رؤية الشفق القطبي بالعين المجردة».
للحصول على أفضل تجربة، يُنصح بالذهاب إلى شاطئ مظلم أو تل بعيد عن التلوث الضوئي، حيث يمكن رؤية الأضواء الجنوبية لمدة تصل إلى ثلاث ساعات.
أصدر المركز أيضًا تنبيهًا بشأن زيادة النشاط الجيومغناطيسي نتيجة القذف الكتلي الإكليلي، وهو طرد كبير للبلازما والحقل المغناطيسي من هالة الشمس.
تنتج الأضواء القطبية عندما تصطدم جزيئات الرياح الشمسية مع الحقل المغناطيسي للأرض، مما يؤدي إلى عاصفة جيومغناطيسية.
ومع ذلك، لا يُتوقع أن تكون عاصفة الليلة قوية بشكل خاص، حيث من المتوقع أن يصل تصنيفها إلى G٤، وهو تصنيف أعلى من G١ وأقل من G٥.
تُعتبر أماكن مثل تسمانيا والقارة القطبية الجنوبية من بين أفضل الوجهات لرؤية الشفق القطبي الجنوبي بسبب قربها من القطب الجنوبي.
لذا، إذا كنت في هذه المناطق، فإن هذه الليلة قد تكون فرصة رائعة للاستمتاع بجمال الطبيعة الفريد.

جنوب أستراليا

طريق ماريون في أديلايد يتصدر قائمة النقاط الساخنة للحوادث في جنوب أستراليا

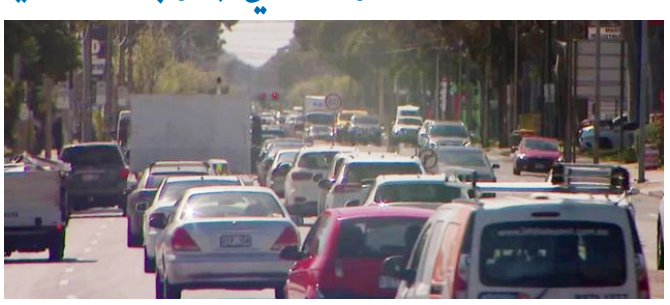

عاد طريق ماريون في أديلايد مرة أخرى ليتصدر قائمة أخطر النقاط الساخنة للحوادث في جنوب أستراليا.
وذلك وفقًا لأحدث تقرير عن حوادث المرور صدر عن AAMI.
كما يستمر هذا الطريق في تسجيل عدد كبير من الاصطدامات، مما يجعله أسوأ نقطة للحوادث في المنطقة على مدار السنوات العشر الماضية.
وفقًا لما صرحت به ليا جيمس من AAMI: «طريق ماريون معروف بازدحامه الشديد وسوء تدفق حركة المرور.
مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في عدد الحوادث سنويًا».
وهذا الطريق محورًا رئيسيًا لحركة المرور في المدينة، حيث يستخدمه آلاف السائقين يوميًا.
مما يزيد من احتمالية وقوع الحوادث.
تشمل الطرق الأخرى التي أدرجت في التقرير باعتبارها نقاطًا ساخنة للحوادث في أديلايد عدة طرق رئيسية، منها طريق المدرجات الشمالية والغربية في المدينة، وطريق بروسبكت، وطريق برايتون، وطريق أونلي، والطريق الجنوبي، والطريق الشمالي الشرقي، والطريق الشمالي الرئيسي في إليزابيث.
وتشير البيانات إلى أن معظم الحوادث في هذه الطرق تحدث بين الساعة ١ مساءً و٤:٣٠ مساءً.
وهو الوقت الذي تكون فيه حركة المرور في ذروتها.
كما أشار التقرير إلى أن يوم الجمعة يعتبر اليوم الأكثر خطورة على الإطلاق، حيث يشهد أكبر عدد من الحوادث المرورية.
في حين أن الاصطدامات الخلفية هي الأكثر شيوعًا على المستوى الوطني، يتميز جنوب أستراليا بنسبة عالية من الاصطدامات بالأشياء الثابتة، مثل أعمدة ستوبي والمباني.
هذا النوع من الحوادث يعد مؤشرًا على التحديات الكبيرة التي تواجه السائقين في أديلايد، خصوصًا مع انتشار البنية التحتية التي قد تشكل خطرًا عند فقدان السائقين للسيطرة على سياراتهم.
وتعكس هذه النتائج الحاجة الماسة إلى تحسين تدابير السلامة على الطرق، وتقديم برامج توعية للسائقين لزيادة الانتباه عند القيادة، خاصة في المناطق المزدحمة مثل طريق ماريون.

بدء العمل بكاميرات كشف الهواتف المحمولة في جنوب أستراليا

ستدخل كاميرات كشف الهواتف المحمولة في جنوب أستراليا حيز التنفيذ عند منتصف ليل الأربعاء، مما يمثل نهاية فترة سماح استمرت ثلاثة أشهر تم خلالها إرسال ٧٠ ألف رسالة تحذير للسائقين.
خلال فترة السماح، تم إرسال التحذيرات للسائقين الذين تم ضبطهم باستخدام هواتفهم أثناء القيادة. إذا تم فرض غرامات خلال هذه الفترة، لكان من الممكن جمع نحو ٤٥ مليون دولار، مما يشير إلى حجم المخالفات المرصودة.
وقد أظهرت إحدى الحالات السلبية سائقًا تلقى ٣٣ تحذيرًا، بينما كان الطريق السريع في ريجنسي بارك هو الموقع الذي شهد أكبر عدد من التحذيرات، حيث بلغ نحو ٢٠ ألف تحذير.
قال دارين فيلكي، مفتش شرطة جنوب أستراليا، «أستطيع أن أخبرك أن المرح قد انتهى.
من الليلة، ستدفع غرامة». سيتم فرض غرامة قدرها ٦٥٨ دولارًا وثلاث نقاط جزاء على أي سائق يُضبط وهو يستخدم هاتفه بعد بدء تشغيل الكاميرات.
إذا استمر معدل ضبط السائقين بنفس الوتيرة، فقد تتوقع حكومة الولاية تحقيق أرباح تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار سنويًا من هذه الغرامات.
ومع ذلك، أكد فيلكي أن التركيز ليس على زيادة الإيرادات، بل على تغيير سلوك السائقين.
وأوضح فيلكي أن الهدف الأساسي هو «جعل الطرق مكانًا أكثر أمانًا للجميع».
في هذا السياق، يمكن للسائقين استخدام هواتفهم عبر البلوتوث دون مشكلة، لكن يُمنع عليهم لمس الهواتف إلا للرد على مكالمة أو إجراء مكالمة صادرة، ويجب أن تكون الهواتف في حوامل معتمدة أثناء القيادة.
تأتي هذه الإجراءات في وقت تتزايد فيه المخاوف بشأن استخدام الهواتف المحمولة أثناء القيادة، وهو ما يعرض السائقين والركاب الآخرين للخطر.
من المتوقع أن تساعد هذه الخطوات في تقليل الحوادث الناتجة عن التشتت أثناء القيادة وتعزيز السلامة على الطرق في جنوب أستراليا.

كوينزلاند

ستيفنِ مايلز يمدد أجرة الـ ٥٠ سنتاً في وسائل النقل العام

أعلن رئيس حكومة ولاية كوينزلاند، ستيفن مايلز، عن تمديد تجربة أجرة الـ ٥٠ سنتاً في وسائل النقل العام بجميع أنحاء الولاية.
هذه المبادرة التي تم إطلاقها في وقت سابق من هذا العام، لاقت استحسانًا كبيرًا بين سكان كوينزلاند، وأصبحت واحدة من أبرز التدابير التي اتخذتها حكومة حزب العمال لتخفيف تكاليف المعيشة.
تم الإعلان عن المبادرة في بداية هذا العام، وكان من المقرر أن تستمر لمدة ستة أشهر، بدءاً من شهر أغسطس.
تهدف هذه التجربة إلى تقديم أجرة «شبه مجانية» للسكان، حيث يدفعون ٥٠ سنتاً فقط لاستخدام وسائل النقل العام.
المبادرة كانت جزءًا من حزمة تدابير تكلفة المعيشة التي أقرتها حكومة حزب العمال في الولاية.
وذلك بهدف تخفيف العبء المالي على الأسر في الفترة التي تسبق الانتخابات.
أثبتت التجربة نجاحاً كبيراً منذ إطلاقها، حيث حظيت بشعبية واسعة بين سكان كوينزلاند الذين استفادوا من التوفير الكبير في تكاليف النقل.
كانت الأجرة المخفضة بمثابة دعم مالي ملموس لكثير من الأسر التي تعتمد على وسائل النقل العام بشكل يومي، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة.
أكد ستيفن مايلز أنه سيتم تمديد هذه التجربة الناجحة.
لكن لم يتم الكشف عن المدة التي سيستمر فيها المخطط حتى الآن.
ومع اقتراب موعد الانتخابات في ٢٦ أكتوبر، قد يكون هذا التمديد جزءًا من السياسات التي تسعى الحكومة إلى إبرازها لكسب دعم الناخبين.
من المتوقع أن يكون لتمديد هذه المبادرة تأثير إيجابي على الناخبين.
حيث يعكس التزام الحكومة بتقديم حلول ملموسة لتخفيف الضغط الاقتصادي عن سكان الولاية.
ومع اقتراب موعد التصويت، ستسعى حكومة حزب العمال إلى الاستفادة من هذا التمديد لتعزيز موقفها في الانتخابات القادمة.
على الرغم من الشعبية الواسعة للمخطط، يبقى السؤال حول المدة التي سيستمر فيها التمديد.
بالتالي من المحتمل أن يتم الكشف عن تفاصيل إضافية في الفترة المقبلة.
خاصة في ظل تزايد الاهتمام العام بالمبادرة وتأثيرها على الحياة اليومية للسكان.

تصنيف طريق بروس السريع في كوينزلاند كأحد أخطر الطرق في البلاد

تم تصنيف طريق بروس السريع في كوينزلاند كواحد من أخطر الطرق في أستراليا.
وذلك وفقًا لتقرير جديد أصدرته شركة التأمين AAMI.
وتعد هذه البيانات الجديدة مصدر قلق كبير بالنسبة إلى شعب كوينزلاند.
خاصة مع استمرار ارتفاع عدد ضحايا الحوادث المرورية على الطرق الأسترالية، حيث لقي أكثر من ١٢٠٠ شخص حتفهم في العام الماضي وحده.
احتل طريق بروس السريع المرتبة الثالثة في قائمة أخطر الطرق في أستراليا، وذلك بناءً على تحليل AAMI لملايين مطالبات التأمين على السيارات على مدار العقد الماضي.
هذا الطريق، الذي يمتد بطول ١٦٠٠ كيلومتر من كيرنز إلى بريزبين، مسؤول عن ١١,٠٠٠ مطالبة تأمين خلال العشر سنوات الماضية، مما يجعله أحد أكثر الطرق خطورة في البلاد.
وفقًا للبيانات، فإن ثمانية من أكثر النقاط الساخنة للحوادث في كوينزلاند تقع على طريق بروس السريع.
كانت مدينة روكهامبتون الأعلى في قائمة المواقع المسؤولة عن المطالبات، تلتها جيمبي وماكاي وتاونسفيل وكابولتشر وبون.
هذه المدن تشكل المراكز الستة الأولى من حيث حوادث الطرق على طول هذا الامتداد الخطر.
علق وزير النقل والطرق الرئيسية في كوينزلاند، بارت ميليش، على خطورة الحوادث على هذا الطريق، قائلاً: «أي حادث على طريق بروس السريع هو مأساة، ونحن نعمل على معرفة ما يمكننا فعله لتحسين أمان الطريق في المستقبل.»
ومع أن حكومة ولاية كوينزلاند تسعى إلى تقسيم التمويل بنسبة ٨٠:٢٠ مع الحكومة الفيدرالية، فإن الأمر يتطلب من رئيس الحكومة ستيفن مايلز إقناع نظيرته الفيدرالية في كانبيرا بالمشاركة في هذا التمويل.
وقد أشار مايلز إلى أنه التقى مؤخرًا مع كاثرين كينج لمناقشة تمويل تحسينات الطريق، وسيواصل محادثاته مع رئيس الوزراء.
من جانب آخر، كشف التقرير أيضًا عن أنماط سلوك القيادة السيئة على الطريق.
أسوأ وقت للقيادة في كوينزلاند هو فترة ما بعد الظهر، حيث تحدث ٢٨٪ من جميع الحوادث في هذا الوقت.

حزب العمال

خطة أمين الخزانة لتوفير رعاية أطفال شاملة

وصف أمين الخزانة جيم تشالمرز خطة لتقديم رعاية أطفال شاملة و«مجانية» لمزيد من الأسر التي لديها أطفال متعددون بأنها «مساهمة مهمة» تؤكد أن تخفيف تكاليف المعيشة على جدول الأعمال في الفترة التي تسبق الانتخابات المقبلة.

تم توضيح خطة بقيمة ٥ مليارات دولار لجعل رعاية الأطفال مجانية أو أرخص للأسر ذات الدخل المنخفض التي لديها طفل واحد وللأسر التي يبلغ دخلها ١٤٠ ألف دولار أو أقل إذا كان لديها أطفال متعددون في تقرير جديد للجنة الإنتاجية.

ستحصل الغالبية العظمى من الأسر – أربع من كل خمس أسر – على خصومات أكبر.

ستحصل الأسر التي لديها أطفال متعددون تكافح من أجل تكاليف رعاية الأطفال أيضاً على إعانة بنسبة ١٠٠ في المائة إذا كانت تكسب أقل من ١٤٠ ألف دولار.

في حديث له قال أمين الخزانة جيم تشالمرز إن السؤال الكبير هو «كيف نقترب من نظام عالمي حيث يمكن لمزيد من الناس الوصول إليه».

كما قال»نحن نرى أن تعليم الطفولة المبكرة يشكل عامل تغيير للأسر والاقتصاد».

«لقد أنفقنا الكثير من المال وبذلنا الكثير من الجهد لتحسينه، ولكن تقرير لجنة الإنتاجية هذا سيساعدنا في التفكير في الخطوات التالية، إن وجدت، التي قد نتمكن من اتخاذها».

«يوصي تقرير لجنة الإنتاجية ببعض الخطوات التالية التي قد نتمكن من النظر فيها».

«نريد أن نجعل الأمر أسهل على الآباء والأمهات بشكل خاص للعمل أكثر إذا اختاروا ذلك وكسب المزيد والاحتفاظ بمزيد مما يكسبونه، هذا هو دافعنا».

ويزعم التقرير أن رعاية الأطفال المبكرة يمكن أن تحسن النتائج للأطفال – وخاصة أولئك الذين يعانون من الحرمان والضعف.

وفي تراجع كبير، هذا هو السبب في أن لجنة الإنتاجية تزعم الآن أن مشاركة الأطفال في رعاية الأطفال لا ينبغي أن تعتمد على نشاط عمل والديهم.

وقالت المفوضة المساعدة ديبورا برينان «يستفيد الأطفال الذين يعانون من الضعف والحرمان أكثر من التعليم والرعاية الجيدة في مرحلة الطفولة المبكرة، لكنهم حالياً هم الأقل احتمالاً للحضور».

«لا ينبغي أن يعتمد حق الطفل في ثلاثة أيام على الأقل من الرعاية والتعليم المبكر في الأسبوع على مقدار عمل والديه.»

يبلغ الحد الأقصى للرسوم في أستراليا حالياً ١٤,٢٩ دولاراً في الساعة لمدة تصل إلى ١٠٠ ساعة كل أسبوعين. بالنسبة للطفل الأول، يقترح الحزب المحافظ إعانة بنسبة ١٠٠ في المائة للأسر التي يقل دخلها الإجمالي عن ٨٠ ألف دولار.

يتقاضى بعض مقدمي خدمات رعاية الأطفال بالفعل رسوماً أعلى من الحد الأقصى، مما يعني أن الآباء ما زالوا يواجهون فجوة، ولكن الإعانة بنسبة ١٠٠ في المائة من شأنها أن تزيد من الحد الأقصى الحالي البالغ ٩٠ في المائة. يتقاضى حوالي ربع مقدمي الخدمات رسوماً أعلى من الحد الأقصى للرسوم ومعظمهم في المناطق الأكثر ثراءً.

يوصي التقرير بإلغاء اختبار النشاط وزيادة معدل إعانة رعاية الأطفال للأسر التي يصل دخلها إلى ٨٠ ألف دولار إلى ١٠٠ في المائة من الحد الأقصى للسعر بالساعة.

ويوصي التقرير أيضاً الحكومات بإدخال تدابير جديدة لدعم قوة العمل في مجال الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة – مما يمنح أولئك الذين يبدأون في القطاع إمكانية الوصول إلى خيارات تدريب مخصصة وخلق توجيه أفضل وتطوير مهني ومسارات مهنية لأولئك الذين يعملون بالفعل في القطاع.

من شأن هذه التدابير، إلى جانب التحسينات التي تم الإعلان عنها مؤخراً للأجور، أن تخفف من بعض تحديات التوظيف والاحتفاظ التي يواجهها القطاع منذ فترة طويلة.

قال المفوض مارتن ستوكي «لن نحرز أي تقدم نحو نظام عالمي دون معالجة تحديات قوة العمل في القطاع. إن تحسين الأجور والظروف أمر بالغ الأهمية ولكن يمكن القيام بالمزيد لتحسين مسارات المهنة والتأهيل لمهن الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة».

التخفيضات الضريبية هي المفتاح لإدخال المزيد من النساء إلى القوى العاملة.

لكن لجنة الإنتاجية تقول في التقرير إن أنظمة الرعاية الاجتماعية والضرائب هي في الواقع التي تجلب المزيد من النساء إلى القوى العاملة.

قال أمين الخزانة جيم تشالمرز «حسناً، هذا أحد الأسباب التي دفعتنا إلى تغيير التخفيضات الضريبية».

«لذا كانت أفضل للنساء الأستراليات وللآباء. «بالنسبة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض والمتوسط في نفس الوقت الذي يحصل فيه الجميع في نفس الوقت الذي يحصل فيه الجميع على تخفيض ضريبي.»

قال وزير التعليم جيسون كلير إن التقرير كان خطوة أخرى نحو رعاية الأطفال الشاملة.

وقال السيد كلير «إنه يحدد خريطة طريق لكيفية تمكننا من تحقيق ذلك على مدى العقد المقبل أو نحو ذلك».

«ما يقوله التقرير أيضاً، وما يؤكده حقًا، هو أنه في الوقت الحالي، فإن الأطفال من أكثر الأسر حرماناً هم الأكثر احتمالاً للاستفادة من التعليم المبكر والرعاية والأقل احتمالاً للوصول إليها اليوم.»

حزب الأحرار

مويرا ديمينج : صراع قانوني وأحداث مثيرة في المحكمة الفيدرالية

استمعت المحكمة الفيدرالية الأسترالية إلى تفاصيل جديدة تتعلق بالنائبة السابقة في الحزب الليبرالي الفيكتوري مويرا ديمينج.

رفعت ديمينج دعوى قضائية بتهمة التشهير ضد زعيم الحزب الليبرالي الفيكتوري جون بيسوتو، بعد اتهامها زوراً بالتعاطف مع النازية في أعقاب مشاركتها في مسيرة «دع النساء يتحدثن» في مارس ٢٠٢٣، التي شهدت اقتحامًا من قبل مجموعة من النازيين الجدد.

أثناء التحقيقات، تم الكشف عن مراسلات بين ديمينج ومذيعة سكاي نيوز بيتا كريدلين.

اعتبرت ديمينج كريدلين «مرشدة» لها داخل الحزب الليبرالي، وتبادلت معها رسائل نصية ورسائل بريد إلكتروني تتعلق بأحداث المسيرة.

أظهرت الوثائق أن ديمينج أبقت كريدلين على اطلاع دائم بمجريات الأمور، بما في ذلك قرارها بالانتقال إلى دعوى التشهير ضد بيسوتو بعد اجتماع غرفة الحزب.

في الوقت الذي كانت فيه ديمينج تسعى للحصول على تبرئة كاملة من اتهامات زعيم الحزب الليبرالي، أوضحت المحكمة أن ديمينج أرسلت مسودة بيان إلى كريدلين بعد تعليق عضويتها.

اعترفت ديمينج لاحقًا بأنها شعرت بعدم الرضا عن تصرفات بيسوتو، مما دفعها إلى التوجه نحو التشهير.

كما تم استعراض فيديو على يوتيوب تم تصويره بعد مسيرة «دع النساء يتحدثن»، حيث ظهرت ديمينج تحتسي الشمبانيا بجانب الناشطة البريطانية كيلي جاي كين، والتي كانت من المنظمين المشاركين في الحدث.

شهد الفيديو أيضًا وجود شخصيات أخرى مثل أنجيلا جونز وكاثرين ديفيس، المرشحة السابقة للحزب الليبرالي.

في يوم المسيرة، تواجدت مجموعة من النازيين الجدد الذين قاموا بتحية نازية أمام البرلمان. تم اتهام ديمينج بالتباطؤ في إدانة هذه الجماعة.

ومع ذلك، نفت ديمينج هذه الاتهامات، موضحة أنها لم تكن متأكدة من هوية هؤلاء الأشخاص ووصفتهم بأنهم «مجرد مجموعة من الشباب المتهورين».

وأكدت أنها لا تطلق الاتهامات بالنازية إلا إذا كانت واثقة.

تعيين جيمي بريجز مستشارًا للحزب الليبرالي الفيدرالي

تم تعيين السياسي السابق جيمي بريجز، عضو البرلمان السابق ووزير فيدرالي من جنوب أستراليا، كمستشار رئيسي للحزب الليبرالي الفيدرالي.

يأتي هذا التعيين بعد تسع سنوات من تنحيه عن منصبه الوزاري بسبب شكاوى تتعلق بسلوك غير لائق تجاه موظفة عامة. على الرغم من تعيينه، لم يصدر مكتب زعيم المعارضة بيتر داتون أي تعليق رسمي حول دور بريجز الجديد.

موضحًا أن السيد بريجز ليس موظفًا لدى السيد داتون.

كما أشار المكتب إلى أنه لا يمكنهم التعليق على أي دور استشاري قد يشغله بريجز.

ذلك لأن هذا الدور مرتبط بالحزب الليبرالي وليس بمكتب المعارضة.

يشغل بريجز حاليًا منصب رئيس الشؤون المؤسسية في شركة **Scyne Advisory**، وهي شركة استشارية تركز على القطاع العام. في عام ٢٠١٥، تصدر جيمي بريجز عناوين الأخبار عندما اضطر للتنحي عن منصبه كوزير للمدن والبيئة العمرانية في حكومة مالكولم تورنبول.

جاء ذلك بعد أن قدمت موظفة عامة شكوى بشأن سلوكه أثناء ليلة خارجية في هونغ كونغ.

وفقًا لخطاب استقالته، أوضح بريجز أنه تناول العشاء مع مجموعة من الأشخاص، بما في ذلك الموظفة، قبل أن يتوجهوا إلى بار محلي مزدحم.

أوضح بريجز أن التفاعل كان وديًا وغير رسمي في رأيه في ذلك الوقت، لكنه أدرك لاحقًا أنه لم يلتزم بالمعايير العالية المتوقعة من الوزراء.

على الرغم من عدم وقوع أي حادثة غير قانونية، قدم بريجز اعتذارًا للموظفة وأقر بأن وجوده في حانة في وقت متأخر من الليل كان غير ملائم لمنصبه الوزاري. أثناء التعامل مع تداعيات الحادثة، أرسل بريجز صورة مشوهة للموظفة العامة إلى بعض الأشخاص قبل تقديم الشكوى وبعدها.

تم تسريب الصورة لاحقًا إلى الصحافة، حيث ظهرت على الصفحة الأولى من صحيفة **The Weekend Australian**، لكن بريجز نفى مسؤوليته عن التسريب.

تم انتخاب بريجز لأول مرة في البرلمان عام ٢٠٠٨ عن مقعد مايو، لكنه خسر هذا المقعد في انتخابات عام ٢٠١٦ لصالح ريبيكا شاركي من فريق نيك زينوفون. حتى الآن، لم يصدر أي تعليق رسمي من جيمي بريجز أو من مكتب رئيس الوزراء بشأن هذا التعيين الجديد.

حزب الخضر

تصعيد التوترات في الشرق الأوسط وموقف السناتورة فاروقي

توقفت السناتورة الخضر مهرين فاروقي عن توجيه اللوم المباشر لإسرائيل بشأن سلسلة الانفجارات التي وقعت في لبنان وأدت إلى مقتل تسعة أشخاص على الأقل وإصابة الآلاف.

تأتي هذه التصريحات في ظل تصاعد التوترات في الشرق الأوسط واستمرار الاشتباكات عبر الحدود بين حزب الله وإسرائيل.

في منشور لها على وسائل التواصل الاجتماعي صباح الأربعاء، أعربت السناتورة فاروقي عن قلقها البالغ إزاء الأحداث الجارية في لبنان.

ورغم عدم توجيه اللوم بشكل مباشر لإسرائيل، فإنها وصفت الهجمات بأنها تمثل «نوع الحرب المقززة» التي أثارت مظاهرات عنيفة مؤيدة للفلسطينيين في ملبورن الأسبوع الماضي.

وقالت السناتورة: «إن الهجوم المروع الذي أسفر عن مقتل تسعة أشخاص، بينهم طفل صغير، وإصابة الآلاف في جميع أنحاء لبنان هو بالضبط نوع الحرب المقززة التي احتج عليها الناس في نارام ملبورن».

كما دعت إلى محاسبة المسؤولين عن تلك الهجمات.

من جانبه، اتهمت جماعة حزب الله اللبنانية، الحكومة الإسرائيلية بالوقوف وراء الانفجارات التي هزت جنوب لبنان.

وأسفرت تلك الانفجارات عن مقتل اثنين من مقاتلي الجماعة على الأقل.

ولم ترد إسرائيل بتعليق رسمي على الاتهامات أو الأحداث.

ووفقًا للتقارير، كان سفير إيران في لبنان من بين آلاف الجرحى الذين أصيبوا في الهجمات.

وبلغ عدد المصابين في الأحداث أكثر من ٢٧٥٠ شخصاً، حسبما أفاد مسؤولون لبنانيون.

في أعقاب هذه التطورات، أصدرت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية تحذيرات جديدة لمواطنيها بعدم السفر إلى لبنان.

ودعت الوزارة الأستراليين الموجودين في لبنان إلى مغادرته فورًا، طالبة منهم الاستفادة من الرحلات الجوية التجارية المتاحة قبل أن تتدهور الأوضاع الأمنية بشكل أكبر.

وقالت الوزارة في بيان: «نواصل تقديم المشورة للأستراليين بعدم السفر إلى لبنان بسبب الوضع الأمني المتقلب وخطر تدهور الوضع الأمني بشكل أكبر.

يجب على الأستراليين في لبنان المغادرة على الفور».

على صعيد آخر، شهدت ملبورن الأسبوع الماضي اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين المؤيدين للفلسطينيين والشرطة.

وقعت هذه الاحتجاجات أمام معرض دفاعي، حيث أعرب المحتجون عن رفضهم للسياسات الإسرائيلية في غزة.

وكانت السناتورة فاروقي وأعضاء آخرون في حزب الخضر من بين الداعمين الرئيسيين لهذه الاحتجاجات.

تأتي هذه التطورات في سياق الأزمة المستمرة في غزة، حيث قُتل ما يقرب من ٤٠ ألف فلسطيني ونزح ١,٩ مليون شخص منذ أن بدأت إسرائيل هجومها العسكري على القطاع في أكتوبر الماضي.

وبدأت إسرائيل هذا الهجوم كرد على الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس في ٧ أكتوبر.

وفي تلك الهجمات، قتلت حماس ما يقرب من ١٢٠٠ شخص واحتجزت مئات آخرين رهائن، بمن فيهم أطفال. وتُعتبر هذه الهجمات أحد أكبر التصعيدات بين الطرفين في السنوات الأخيرة.

استمر حزب الخضر في دعواته المتكررة لفرض عقوبات على إسرائيل، محملاً إياها مسؤولية تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية.

وقد أكد الحزب على ضرورة تحميل إسرائيل المسؤولية عن العنف والدمار الذي لحق بالشعب الفلسطيني.

في الختام، تسلط هذه الأحداث الضوء على التوترات المستمرة في الشرق الأوسط وأثرها على السياسات الدولية.

ومع تصاعد العنف في المنطقة، تظل الآثار الإنسانية الكبيرة والتهديدات الأمنية تلقي بظلالها على الوضع.

أم متهمة بقتل ابنيها في نيو ساوث ويلز

ي حادثة مأساوية هزت المجتمع المحلي، تم العثور على الصبيين، بن البالغ من العمر تسع سنوات وشقيقه راسل البالغ من العمر ١١ عامًا، ميتين في منزلهما في فولكونبريدج، الواقع في جبال بلو ماونتنز في نيو ساوث ويلز.
ووفقًا للتقارير، تم العثور على جثتي الصبيين من قبل والدهما في حوالي الساعة ١٢:٤٠ ظهراً يوم الثلاثاء.

وقد أُصيب لوالدان بصدمة عميقة إثر هذه الحادثة الأليمة. في ذات اليوم، تم العثور أيضًا على والدتهما، باتريشيا سميث، البالغة من العمر ٤٢ عامًا، وهي مصابة بجروح طعنية.
تم نقل سميث إلى مستشفى ويست ميد تحت حراسة الشرطة، حيث تلقت العلاج الأولي.
بعد تلقيها العلاج في المستشفى، تم إطلاق سراحها وتم نقلها إلى مركز شرطة باراماتا، حيث تم توجيه تهمتين إليها بالقتل تتعلقان بالعنف المنزلي.
مثلت سميث أمام محكمة باراماتا للإفراج بكفالة في وقت مبكر من صباح اليوم عبر رابط فيديو، وكانت ترتدي ثوب المستشفى وذراعها اليسرى في جبيرة من الجبس. الشرطة زعمت أن الجريمة ارتُكبت في الفترة بين الساعة ٧:٣٠ مساءً يوم الاثنين و ١٢:٤٠ ظهراً يوم الثلاثاء.
بعد مرور فترة ١٧ ساعة من وقوع الجريمة، وصل شريك سميث السابق، نيك سميث، إلى المنزل.
وعندما اكتشف الجثث، اتصل بالشرطة مباشرة، مما أدى إلى بدء التحقيق في هذه القضية المروعة. خارج المحكمة، تحدث محامي سميث، بول ماكجير، عن الألم العميق الذي يعاني منه أفراد الأسرة المتأثرون بالحادثة.
قال ماكجير للصحفيين: «هناك الكثير من أفراد الأسرة الذين يعانون بشدة في هذه اللحظة، مثل الآباء والأجداد وأفراد العائلة الآخرين». وأضاف أنه لا يزال هناك العديد من التفاصيل التي يتعين التحقيق فيها، مشيرًا إلى أن التحقيقات لا تزال جارية.
عند السؤال عن حالة سميث، أكد ماكجير أنه «ليس لديه المزيد ليقوله» في الوقت الحالي.
وأكد أن سميث ستظل قيد الاحتجاز حتى موعد محاكمتها القادمة في نوفمبر. ستبقى باتريشيا سميث قيد الاحتجاز حتى موعد محاكمتها القادمة في نوفمبر.
وفي هذه الأثناء، واصلت السلطات تحقيقاتها في هذا الحادث المأساوي الذي أثار صدمة في المجتمع المحلي، وسط دعوات لتقديم العدالة لأرواح الصبيين الضحيتين.
من المتوقع أن يكون هناك متابعة دائمة لهذا الملف في الأسابيع المقبلة، حيث سيظل المجتمع المحلي يتابع عن كثب تطورات القضية والآثار النفسية التي خلفتها هذه الجريمة المروعة.

ضابط شرطة من نيو ساوث ويلز متهم بحيازة مواد اعتداء على الأطفال

تم إيقاف ضابط شرطة من نيو ساوث ويلز عن العمل بعد القبض عليه بتهمة حيازة مواد تتعلق بالاعتداء على الأطفال.
الضابط، الذي يبلغ من العمر ٢٥ عاماً ويعمل في منطقة جنوب غرب العاصمة، تم إلقاء القبض عليه صباح اليوم في مركز شرطة كامبلتاون،
حيث يواجه تهمة استخدام خدمة نقل لحيازة أو التحكم في مواد تتعلق بالاعتداء على الأطفال.
بدأت التحقيقات عندما تلقت قيادة المعايير المهنية معلومات تفيد بأن الضابط لديه مواد غير قانونية.
وهذه المواد مرتبطة بالاعتداء على الأطفال.
وقد قادت هذه المعلومات إلى فتح تحقيق شامل للوقوف على صحة الادعاءات، حيث تعاونت القيادة مع عدة جهات لتتبع الأدلة المتاحة، مما أسفر في النهاية عن اعتقال الضابط.
بعد إلقاء القبض عليه، تم توجيه تهم رسمية للضابط، وأُطلق سراحه بكفالة إلى حين مثوله أمام محكمة كامبلتاون المحلية في ١٠ أكتوبر المقبل.
التهمة التي يواجهها تتعلق باستخدام خدمة النقل لحيازة مواد غير قانونية، وهي تهمة خطيرة قد تؤدي إلى عواقب قانونية صارمة في حال إدانته.
ويعد هذا النوع من الجرائم من أكثر القضايا حساسية، خاصة عندما يكون المتهم شخصًا يعمل في مجال إنفاذ القانون.
أعلنت شرطة نيو ساوث ويلز في بيان رسمي أن الضابط تم إيقافه عن العمل بشكل مؤقت، مع استمرار دفع راتبه خلال فترة التحقيق.
وأشارت الشرطة إلى أن حالته الوظيفية لا تزال قيد المراجعة، مما يعني أنه قد يتم اتخاذ مزيد من الإجراءات بناءً على نتائج التحقيق والمحاكمة.
وقد أوضحت الشرطة في بيانها أنها تولي أهمية كبيرة للحفاظ على معايير السلوك المهني بين موظفيها، مؤكدة أنها لا تتسامح مع أي سلوك ينتهك تلك المعايير، سواء كان ذلك داخل العمل أو خارجه.
من المتوقع أن تثير هذه القضية الكثير من ردود الفعل، لا سيما أن المتهم ضابط شرطة كان من المفترض أن يحمي القانون ويدافع عن حقوق الأفراد، مما يضاعف من خطورة التهم الموجهة إليه.
كما أن هذه القضية تأتي في وقت يشهد فيه المجتمع زيادة في الحساسية تجاه الجرائم المرتبطة بالأطفال، مما يجعل المحاكمة المنتظرة موضوعًا حساسًا ومهمًا.
إذا تمت إدانة الضابط، فإنه يواجه عقوبات صارمة تتضمن السجن وإنهاء خدمته في الشرطة.
كما أنه من المرجح أن تؤدي هذه القضية إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الشرطة في مراقبة سلوك موظفيها وضمان التزامهم بأعلى معايير السلوك المهني.
مع اقتراب موعد محاكمته في ١٠ أكتوبر، يترقب الجميع نتائج هذه القضية المهمة.
يعتمد مستقبل الضابط المهني والقانوني على ما ستسفر عنه جلسات المحكمة القادمة.
ومن المؤكد أن هذه القضية ستشكل حدثًا محوريًا في مسيرته المهنية وتداعياتها على مستوى أوسع.

الشرطة الفيدرالية الأسترالية تنفذ مداهمات واسعة لتفكيك شبكة إجرامية كبرى

نفذت الشرطة الفيدرالية الأسترالية عملية مداهمة كبرى استهدفت منازل في أربع ولايات أسترالية، تشمل نيو ساوث ويلز، فيكتوريا، أستراليا الغربية، وجنوب أستراليا.
تأتي هذه المداهمات في إطار عملية دولية تهدف إلى تفكيك شبكة إجرامية كبيرة مرتبطة بمنصات اتصالات مشفرة. في سياق العملية، تم اعتقال رجل يبلغ من العمر ٣٢ عاماً من سيدني أمس في منزل والديه، حيث يُعتقد أنه العقل المدبر وراء شبكة «الشبح».
يتم استخدام شبكة «الشبح» للاتصالات السرية بين أعضاء العالم السفلي، مما يجعلها منصة حيوية لتنسيق الأنشطة الإجرامية.
الشرطة الفيدرالية الأسترالية أكدت أن العملية، المسماة «كراكن»، تستهدف المجرمين المنظمين المزعومين الذين يستخدمون هذه المنصة لاستيراد المخدرات غير المشروعة والتخطيط لجرائم خطيرة أخرى.
العملية التي تشارك فيها الشرطة الفيدرالية تهدف إلى تجفيف المصادر التي تعتمد عليها الشبكات الإجرامية في عملياتها غير القانونية.
وتعتبر هذه العملية جزءاً من جهود أوسع لمكافحة الجريمة المنظمة على الصعيدين المحلي والدولي.
وفي هذا السياق، سيتحدث كبار رجال الشرطة إلى وسائل الإعلام في سيدني هذا الصباح لتقديم تفاصيل إضافية حول العملية وتأكيداتها.
رغم العمليات المكثفة، أكدت الشرطة الفيدرالية الأسترالية أنه لا يوجد تهديد حالي أو وشيك للمجتمع. وهذا التصريح يهدف إلى طمأنة العامة بشأن الأمان الشخصي خلال فترة تنفيذ المداهمات.
كما أن التركيز على الشبكات المشفرة مدى جدية السلطات في التعامل مع تهديدات الجريمة المنظمة، وضمان سلامة المجتمع الأسترالي.
هذه العملية هي من بين أكبر الحملات الأمنية ضد الشبكات الإجرامية في أستراليا، مما يعكس التزام السلطات بتحقيق الأمن والعدالة في مواجهة التهديدات المتزايدة من الجريمة المنظمة.

حريق هائل يدمر منزل في شمال سيدني: التحقيقات جارية

قال مالك منزل في شمال سيدني إنه "ليس لديه أي فكرة" عن كيفية اندلاع حريق هائل في منزله، والذي أدى إلى انهيار السقف. اندلع الحريق في منزل جون ليث الواقع في شارع إيدا، بوتني، في الساعة ١٠:٣٠ صباحاً، مما استدعى استجابة سريعة من فرق الإطفاء.
هرع رجال الإطفاء إلى موقع الحادث بعد تلقي تقارير عن حريق سريع الانتشار في جميع أنحاء العقار. وأوضح راي بوكانان من إدارة الإطفاء والإنقاذ في نيو ساوث ويلز أن ست شاحنات إطفاء كانت حاضرة لمواجهة الحريق الشرس، الذي كان يهدد المنازل المجاورة.
عاش المالك جون ليث في العقار لأكثر من ٤٠ عاماً. وذكر لوسائل الإعلام خارج منزله المحترق، قائلاً: "ليس لدي أي فكرة [عن كيفية بدء الحريق]. لم أقم حتى بتشغيل محمصة الخبز، ولم أقم بتشغيل الغلاية، كل ما فعلته في المطبخ هو التحقق من مصيدة الفئران ثم ذهبت إلى بونينجز". وأضاف: "لم أستطع حقاً تصديق ذلك، كما تعلمون، إنه مجرد شيء حدث، قد تعتقد أنه لن يحدث لي".
واجه رجال الإطفاء تحديات كبيرة في محاولة السيطرة على الحريق. وقال بوكانان: "بدأنا العمليات لمدة ٤٥ دقيقة لحماية المنازل المجاورة... كان كلا جانبي المسكن الرئيسي مهددين". وأضاف: "كان هناك قدر كبير من اللهب وحمولة وقود عالية في المسكن، مما جعل السيطرة عليه صعبة للغاية".
استغرق رجال الإطفاء ثلاث ساعات للسيطرة على الحريق، ومع ذلك، لم يتمكنوا من دخول العقار بسبب انهيار السقف، مما أثر على سلامة المبنى. استُخدمت معدات متخصصة لإخماد الحريق من الخارج بسبب شدة اللهب وحمولة الوقود العالية.
تجري حالياً تحقيقات لتحديد سبب الحريق. من المتوقع أن تقدم التحقيقات تفاصيل إضافية حول كيفية اندلاع الحريق وما إذا كان هناك أي عوامل أو أسباب قد تكون قد ساهمت في وقوعه.

رعب على طرق الساحل الأوسط بعد مقتل شخصين وإصابة خمسة

لقد كانت ليلة رعب على طرق نيو ساوث ويلز، حيث أسفرت ثلاثة حوادث منفصلة للسيارات عن مقتل شخصين وإصابة خمسة آخرين على الساحل الأوسط.
تم استدعاء الشرطة إلى طريق إمباير باي في إمباير باي في الساعة ٨,٣٠ مساءً بعد تصادم سيارتين.
وقالت الشرطة إن سيارتين كانتا تسيران في اتجاهين متعاكسين اصطدمتا وجهاً لوجه.
وتوفيت سائقة إحدى السيارتين، وهي امرأة تبلغ من العمر ٢٠ عاماً، في مكان الحادث.
ويُزعم أن السيارة الثانية المتورطة تركت الطريق واصطدمت بجسر.
وقعت السائقة في الثلاثينيات من عمرها محاصرة قبل أن يحررها رجال الإطفاء والإنقاذ في نيو ساوث ويلز.
وتم علاجها من قبل المسعفين وتم نقلها إلى المستشفى في حالة خطيرة.

وتحقق الشرطة في ملابسات الحادث.
وفي مكان أبعد على الساحل، قُتل رجل في حادث تصادم سيارتين في فوريسترز بيتش.
اصطدمت سيارة سيدان وسيارة أخرى أثناء السير في الاتجاه المعاكس في الساعة ٦,٤٥ مساءً أمس على طريق المدخل، فورسترز بيتش.
توفي سائق السيارة السيدان البالغ من العمر ٥٣ عاماً في مكان الحادث.
تم علاج سائق السيارة البالغ من العمر ٣٠ عامًا وراكبه البالغ من العمر ٢٩ عاماً من قبل المسعفين قبل نقلهما إلى المستشفى في حالة مستقرة.
الظروف المحيطة بالحادث قيد التحقيق.
في الداخل في جوسفورد، أدى حادث تصادم متعدد السيارات إلى إصابة شخصين.
يُزعم أن أربع سيارات تحطمت في تصادم خلفي في الساعة ١٠,٣٠ مساءً على طريق الساحل المركزي، بالقرب من طريق ريسكورس، ويست جوسفورد.
تم علاج أحد السائقين، وهو رجل يبلغ من العمر ٧٦ عاماً، من قبل المسعفين وتم نقله جواً إلى المستشفى في حالة خطيرة.
تم علاج سائقة ثانية تبلغ من العمر ٤٠ عاماً في مكان الحادث قبل نقلها إلى المستشفى بإصابات غير مهددة للحياة.
ولم يصب سائقان آخران بأذى.
ولا تزال التحقيقات جارية لمعرفة ملابسات الحادث.

Discount
CincottaChemist®

Famous for value, famous for care.

Cincotta Rewards+

SIGN UP ONLINE & IN-STORE

Start Saving Today!

SHOP + SCAN + 167 POINTS = $5 EARNED EARN + $5 REDEEM

Earn 1 Point for every $ you spend. For every 167 points you'll earn a $5 reward off future purchases.

SIGN UP TODAY »

Specialised Services

Simple and streamlined methods of providing specialised medication for Fertility Clinics, Aged-Care facilities, Doctor Surgeries and more. Save & Deliver Pharmacy is equipped with the equipment to cold store medications, deliver regular order prescriptions and compound medications for doctors and patients.
Many of these services are provided at no extra cost to your clinic and at discounted and affordable prices. We personalise our services to meet your individual clinic's and patients requirements to maintain customer satisfaction.

Discount CincottaChemist
Famous for value, famous for care.
279 Macquarie St
Liverpool NSW 2170
T. (02) 9821 1942

Discount CincottaChemist
Famous for value, famous for care.
884 Anzac Parade
Maroubra NSW 2035
T. (02) 9349 1602

Discount CincottaChemist
Famous for value, famous for care.
1/7 Munmorah Cct
Flinders NSW 2529
T. (02) 4296 5548

AMEEN COMPUTER

Looking for laptops and desktops? We've got you covered!

Whether you are buying, selling, or need repairs, we are your go-to destination. Explore our range of new and used devices, hardware, and software solutions.
Trust us for quality products and expert service.
Call us Today and get aspecial price..
Ph: 0449 146 961

ويبسايتس بيلدر
WEBSITES BUILDER

نبني لك الموقع الإلكتروني من الألف إلى الياء ونساعدك على الوصول إلى القمة في محركات البحث حتى يصير مشروعك مشهوراً في أستراليا وكل العالم.

كما نبني لك صفحات مميزة على مواقع التواصل الاجتماعي

PH: 0449 146 961

BRING BACK A RAINBOW...!!!

Layla Saklawi.

Since iOur Hearts have become a settlement for Hatred...
& the Love of God,away from Us has Emigrated...

Why do we blame "Night" for invading our Days...?
& blame the Sun for veiling in black its Rays...???
Why are we surprised that our World is in such a Turmoil...?

Since we buried CHARITY & HUMANITY in a co-ordinated, destructive Toil...!!!!

After the candles of HOPE & LOVE Have gone Low...,
& the Skies darkened with the ashes of death everywhere we Go...;

Instead of crying, blaming & in Hatred sliding Low...;
Why don't we unloose the stingy fingers of all this Sorrow...?
& join our efforts in the search for a bright Morrow...?
Yes! Search together behind dark clouds for a little bright Glow...

Left behind before the Sun's Eclipse
To spread it over the world as the banner.

of PEACE!!!

And if together we make around the sphere, a River of MUSIC & POETRY, to Flow...;

We Could together bring back from its long exile ; A PEACEFULLY BRIGHT.
RAINBOW ...!!!

MIX TRADING

Mix Trading online

The best Online Shopping in Australia

Mix Trading online Offers the best price and fastest shipping.

for physical products, digital services, project consulting, and software services.

You can shop online for great deals on a budget.

www.mixtrading.online

shop@mixtrading.online

Ph: 0499 910 365

Housing Prices Decline in Melbourne and Rising Financial Losses

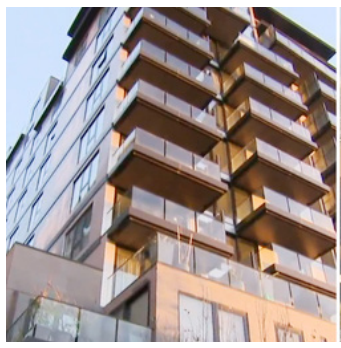

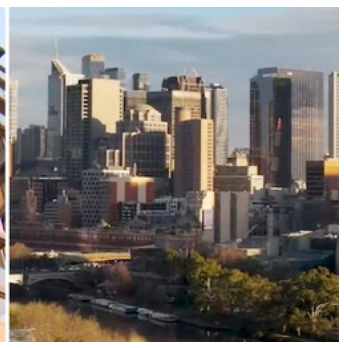

Melbourne has been experiencing a continuous decline in housing prices for the past six months, placing increasing pressure on property owners who are facing losses when selling their properties.

According to recent reports, the percentage of people selling their homes at a loss is relatively small, with the rate standing at only %3. However, the situation is much worse when it comes to apartments.

Sixteen years ago, one in every 20 apartment owners in Melbourne sold their apartment at a loss. But over the past decade, this figure has risen sharply, with one in every 10 units being sold at a loss. Currently, %20 of residential units in Melbourne are being sold for less than their purchase price, indicating a significant increase in the risks faced by investors in this sector.

According to Eliza Owen, Head of Research at CoreLogic, the primary reason behind this decline is the imbalance between supply and demand. Owen stated, "There was an abundance of supply, especially in the mid to late 2000s." She added, "On the demand side, there was an increase in real estate investment, but this demand was affected by changes in lending conditions in 2017, along with recent adjustments to investment property fees."

Certain areas in Melbourne have been particularly affected by the drop in property prices. For example, the City of Melbourne has recorded the highest loss rates, with %42 of residential units being sold at a loss. In Stonnington, the rate is %32, while in Maribyrnong it stands at %29.

The data also shows that a quarter of residential units in areas such as Port Phillip and Yarra are sold at a loss, while %24 of property owners in Boroondara lose money when selling.

These figures suggest that apartments in Melbourne have become one of the riskiest real estate investments in the country. With ongoing challenges in the property market, investors must take into account the risks associated with buying and selling apartments in these areas.

Despite these concerning statistics, the full picture remains unclear regarding when Melbourne's real estate market will recover, or whether these losses will continue to increase in the coming years.

Changes in economic policies and lending practices are expected to play a significant role in determining the future direction of the market.

The decline in apartment prices in Melbourne presents a significant problem for investors, with loss rates increasing notably, especially in inner-city areas.

Theft of 60,000$ Bear Statue from Melbourne Shopping Centre

In an unexpected incident that has shocked the artistic community, a life-sized bronze statue known as the "Glittering Bear" was stolen from a shopping centre in inner northern Melbourne.

The statue, created by Sydney-based artists Gillie and Marc and valued at approximately 60,000$, was designed to bring joy and foster community connections through public art. According to police reports, the theft occurred in the early hours of September 11, around 4 a.m.

Evidence suggests that at least three criminals were involved in the crime, using an angle grinder to cut the statue from its base. The group then managed to lift the statue with a crane before loading it onto a truck waiting on Sydney Road near Barkly Square.

The thieves quickly fled the scene, heading towards Barkly Street in the truck, where they disappeared. This was more than just the theft of a piece of art—it had a significant emotional impact on the artists and the local community.

In a statement, artists Gillie and Marc expressed their shock and deep sadness over the theft. They said, "This piece was created to bring joy and a sense of connection to the community, and seeing it stolen in this way is heartbreaking." The artists highlighted the important role public art plays in enhancing shared experiences and creating spaces where people can come together.

In light of the incident, Gillie and Marc have made a public appeal for any information that might lead to the recovery of the statue. They added, "We hope the statue is returned safely so that the community can enjoy it once again."

Meanwhile, police are continuing to investigate the theft and are urging anyone with relevant information to come forward to help identify the culprits and recover the statue.

This theft serves as a reminder of the

importance of public art in our daily lives. Public art is not just a form of aesthetic expression but also plays a crucial role in fostering community bonds and providing interactive spaces where people can connect and share experiences.

As the community waits in hope for the "Glittering Bear" to be returned, they remain eager for the moment when this prominent artistic symbol can once again take its rightful place.

Technological Breakthrough Used in Luxury Car Thefts in Melbourne

Melbourne is currently experiencing a wave of luxury car thefts, with car thieves using a new technological tactic to unlock and steal vehicles without needing the car keys. This phenomenon has caused significant concern among car owners, particularly those with luxury sports cars, as thieves are able to steal vehicles within minutes using advanced techniques.

The criminals bypass the car's security system through a complex technological hack. Using tools available online, they can reprogram the car's key, allowing them to unlock and start the vehicle without needing the original keys. All of this happens while the car's original keys remain inside the owners' homes, making the theft more discreet and harder to detect.

Holden Commodores are among the most targeted cars by thieves. According to reports, 855 Commodores were stolen between April 2023 and March 2024, making them more prone to theft compared to other cars like Mazdas. This is due to the continued popularity of Holden vehicles in Victoria, despite the brand having ceased production years ago.

It's believed that car thieves are planting Apple AirTag tracking devices on some older cars during car shows, enabling them to track and steal the vehicles later. This tactic has raised concern among many car owners, who are now forced to invest in additional security systems to protect their vehicles.

To combat this threat, car owners are advised to install kill switches in their vehicles—a technology that cuts off the car's engine, preventing thieves from starting the vehicle. Additionally, a group of mechanics in Melbourne has begun offering anti-theft system installation services to reduce the risk of theft.

In efforts to tackle the issue, police recently confiscated six Holden vehicles valued at a total of 600,000$. These seizures are part of broader investigations into a car theft ring. A man from the Doveton area was

arrested as part of this police operation. Among the victims is Damien Newton from Doncaster, whose valuable VF Commodore was stolen from his driveway while he slept. Damien explained that his keys were inside his home, yet the thieves managed to start his car within minutes. Damien expressed concern that this wave of thefts may continue to worsen, potentially leading to increased insurance premiums due to the rising rate of car thefts. He stated, "This is happening every day, and it seems to be getting worse."

Man in Custody After Discovery of Deceased Man

A man's body was found inside a house that was engulfed in a suspicious fire in northwestern Victoria, prompting authorities to launch a thorough investigation into the incident. The fire occurred in the Swan Hill area, located near the border between New South Wales and Victoria, close to the towns of Echuca-Moama and Mildura.

Firefighters were called to the scene after receiving reports of a fire at a residence on Domaille Crescent at approximately 5:40 PM the day before yesterday. Upon arrival, they immediately began battling the flames and were able to extinguish the fire shortly after.

Following the fire's containment, firefighters conducted a thorough inspection of the property. During this search, they discovered the body of a man inside the house, raising questions about the circumstances leading to the fire. Police have confirmed that they are treating the fire as suspicious, suggesting the possible involvement of other parties.

As part of the ongoing investigation, authorities have detained a man believed to have been present at the property when the fire broke out. Investigations are continuing to determine the details surrounding the incident and whether there are any criminal motives involved.

The discovery of the body and the suspicion surrounding the fire have caused concern in the community, especially as police are now handling the case as a suspicious fire. Evidence is being collected from the scene to ascertain the exact cause of the fire and whether it was intentionally set.

Suspicious fires are a significant concern for both law enforcement and the local community. Investigators are currently gathering witness statements and analyzing evidence to determine whether there were any motives behind the incident. Authorities are expected to provide more details about the case in the coming days, once the initial investigations are completed.

Man Injured After Car Rollover in Melbourne

A young man has been hospitalized with serious injuries after being trapped inside his overturned car throughout the night. The tragic accident occurred in Sassafras, east of Melbourne, when the car veered off a mountain road and plunged down a cliff. Reports suggest the incident happened around 9 PM, near the Ferndale Track.

Despite the accident occurring hours earlier, the -26year-old man from Olinda was not discovered until the next morning. Emergency services were called after paramedics noticed the crash around 6:55 AM, with the police being notified at approximately 7:20 AM.

The injured man was found trapped inside his vehicle, having sustained injuries to both the upper and lower parts of his body. First aid was administered at the scene before he was transported to the hospital for further treatment. Footage from the site showed paramedics working tirelessly to assist the young man and free him from the overturned car. The rescue efforts were challenging due to the surrounding conditions, but the medical team managed to handle the situation effectively. This incident highlights the importance of caution when driving on mountain roads, as the conditions can be hazardous and lead to tragic accidents.

Local authorities are wishing the injured man a speedy recovery and urging everyone to follow safety rules while driving.

NSW Government Bans Councils from Issuing Ticketless Parking Fines

The New South Wales government will prevent council rangers from issuing fines to drivers for parking without a ticket under new legislation. This move comes after the number of ticketless parking fines issued by local councils rose to over 822,000 in the last financial year, an increase of nearly %50 compared to the previous 12 months.

The ticketless scheme was introduced in 2020 by the previous state government, allowing councils to send parking fines by mail instead of affixing tickets to windshields. While this system provided financial benefits to councils, it sparked backlash from drivers, as it could take weeks for them to receive fines in the mail, making it harder to gather evidence to contest them. Some drivers reported being fined multiple times for the same violation without their knowledge.

Under the new laws, council rangers will be required to attach an immediate notice to the vehicle, unless it is unsafe for them to do so. This notice could be the penalty notice itself or a brief description of the offense along with a notice that a fine will be sent to them. Rangers will also be required to take a photo of the violation.

Premier Chris Minns stated that the ticketless parking fine system introduced by the previous government lacked adequate protections for drivers. He said, "Drivers deserve better than the current system. Many motorists have driven off unaware that they could be liable for a parking fine. We are working to fix that."

Finance Minister Courtney Houssos noted that the changes should go a long way in rebuilding community trust. "No one likes getting a parking fine, but the idea that you only find out about the fine weeks later does not pass the common sense test. The frustration among drivers and community members regarding the ticketless parking system is high—and rightly so. The ticketless parking fine system was introduced by the previous government without considering its impact on drivers and families."

Man Falls into Mine in Hunter Valley, NSW

Authorities in Hunter Valley, New South Wales, are conducting a large-scale search for a man believed to have fallen into a mine. The incident occurred approximately 15 kilometers south of Singleton, in the Dry Creek area of Ilalung. Emergency services received reports about the incident shortly after it happened.

Upon arrival, emergency teams were informed that the man had fallen into an abandoned mine. Police officers are currently working to accurately locate the missing man, focusing on securing the area around the mine and assessing the surrounding conditions.

Several rescue teams from various agencies are participating in the search effort, including the police, New South Wales Ambulance, and fire and rescue teams. These teams are employing specialized equipment and intensive search methods to locate the missing man and retrieve any trace of him from the mine.

Local police have reported that the search and rescue operation is expected to take some time due to the nature of the incident and the challenges associated with searching an old mine. All available resources are being utilized to ensure a swift and safe recovery of the missing man.

Weather conditions may impact the search efforts; however, rescue teams remain prepared to face any additional challenges that may arise during their operations on site. The situation is being regularly updated, and officials are ensuring that all procedures comply with safety standards.

If anyone has additional information that could assist in the search, the public is encouraged to contact local authorities. Search efforts will continue, with hopes of locating the missing man as soon as possible. Rescue teams will keep working diligently and provide updates on the progress of the operation.

Will Liberal Candidate James Owen Become the Next Mayor of Tweed Shire?

Liberal candidate for Tweed Shire Council, James Owen, has outperformed his rivals—including current Mayor Chris Cherry—in last Saturday's local government elections in New South Wales, securing nearly one-third of the total votes.

This positions Mr. Owen, who has served on the council for eight years, favorably for a third term in the northernmost council in New South Wales. In the election, Ms. Cherry and Mr. Owen were close, receiving %19.24 and %19.83 of the total votes, respectively. However, a strong showing in large polling centers in Casuarina and Pottsville solidified Mr. Owen's lead, as he garnered %29.62 of the votes.

As of Wednesday, Ms. Cherry has received %14.13 of the votes, narrowly surpassing Labor councillor Reece Burns, who achieved %15.08. This election will see seven Tweed councillors elected from a pool of 45 candidates.

Data from the New South Wales Electoral Commission indicates that Ms. Cherry, Mr. Burns, current Deputy Mayor Meredith Dennis, Green Party candidate Nola Firth, and first-time candidate Kimberly Hohn are all likely to secure seats on the council. Mr. Owen's fellow Liberal candidate and current councillor, Rhiannon Brinsmead, is also expected to be re-elected for a second term.

However, it remains uncertain whether Mr. Owen will be the newly elected mayor, as the voting is determined by current councillors in special meetings rather than a public vote. Mr. Owen will need four votes to secure the title.

Last year, Mr. Owen asserted during a council meeting—and in interviews—that Tweed residents should directly elect their mayors instead of relying on internal processes. He described the current method as "neither democratic nor fair," noting that among 128 local councils in New South Wales, fewer than 40 have publicly elected mayors.

In a conversation with NewsLocal on Wednesday, Mr. Owen expressed his "delight" with the results, stating, "There is still some way to go before it becomes final." He added, "The results are a great testament to the local community showing its faith in us and recognizing the hard work we've done leading up to this election."

Mr. Owen noted that he won 18 out of 27 polling booths, as well as all pre-poll booths, and a significant share of postal votes and votes from declared institutions like aged care facilities. "We fought and achieved for the community, and I couldn't be happier," he said.

When asked about his chances of becoming mayor in the future, Mr. Owen said, "I hope the council will place the same level of confidence in my leadership of the shire as the community has done in this election." He added, "I don't know if my fellow councillors will agree. But I hope to be part of these important discussions in the weeks ahead."

Final results for the new Tweed Shire Council are expected to be announced between October 1 and 3, with postal voting continuing until Friday, September 27. Once the results are announced, a special meeting of the new council will take place on Tuesday, October 10, for members to take their oaths or confirm their positions and elect the mayor and deputy mayor. Council members will also participate in an orientation program designed to prepare them for their roles over the next four years.

Train Strike Threatens to Shut Down All T3 Services

People trying to enter the central business district from Sydney's southwest suburbs will face significant disruptions as the rail union plans to shut down all train services along the T3 line starting next weekend.

The Rail, Tram and Bus Union initiated an industrial strike today after negotiations with the Minns government stalled on Tuesday afternoon. Negotiations resumed today; however, the union warned that if their demands are not met, members will cease operations on the T3 line indefinitely from September 30, meaning no trains will run along that line at all.

This coincides with a planned closure of the T3 line from Bankstown to Sydenham this Saturday, where buses will replace trains along this segment as it is converted to metro.

The union now threatens to halt all trains along the entire line, preventing travelers from Cabramatta, Regents Park, and other areas along the line from accessing train services. If no agreement is reached between the government and the unions by the end of next week, alternative bus services will need to operate along the entire line, rather than just between Bankstown and Sydenham during the metro conversion.

The potential need for additional buses on the T3 line is a significant concern for the New South Wales government, which recently launched a major hiring campaign for 200 bus drivers amid a driver shortage. While the government has filled all vacancies, a complete closure of the line is likely to require more drivers.

A spokesperson for Transport Minister Jo Haylen confirmed that the strike could impact the conversion of the T3 line to metro and stated that negotiations would continue with the union. This comes at a time when sports fans can expect a challenging journey to various football finals taking place across Sydney this week, including the NRL semi-final at Allianz Stadium, where the strike is expected to prevent extra train services from operating.

Train services will be disrupted this week as the union refuses to operate under any changes to the schedule unless an agreement is reached. This means that additional services intended to help fans reach the SCG for the AFL preliminary final on Friday night—coinciding with Cronulla's match against North Queensland in a nearby NRL semi-final—are likely to be canceled.

Crowds today heading to Allianz for NRL and to Accor Stadium in Homebush for the Australian rugby test against New Zealand will also be affected.

A spokesperson for Transport for NSW stated that alternative train service plans are being developed to assist passengers attending major events this week, with details to be announced later.

"The industrial action may result in train services being canceled at short notice and affect the ability to respond to operational incidents on the rail network," the spokesperson said. "Additionally, weekend rail services may operate at reduced frequencies, and there could be impacts on scheduled track work and transport services for special events."

The Australian Rail Union has called on the government to set a fixed fare of 50 cents for all Opal fares across the city, following a similar announcement by the Queensland government last week. This demand is part of a broader set of requests from the union, including the continued operation of trains on the T3 line from Sydenham to Bankstown instead of converting it to metro. The union has been openly opposed to the Southwest Metro line, despite the overwhelming success of the new Sydney Metro.

The union is also demanding a %32 wage increase over four years and a reduction in the workweek to 35 hours, without a decrease in pay. This comes despite an industrial tribunal ruling in 2023 that railway workers would receive a %5.5 wage increase over two years, plus a one-off payment of 4,500$.

This ruling ended a dispute between the rail union and the previous coalition government that significantly disrupted Sydney's rail network in 2022.

The Australian Rail Union will commence its series of actions from midnight, continuing indefinitely. Minister Jo Haylen stated that negotiations with the union will resume on Wednesday.

"We hope to reach an agreement to remove the ban that the Australian Rail Union has currently notified us of, which affects services including those for special events taking place this week," she said.

As part of the action, union members will not work according to any changing schedules and will be prevented from performing any work on the Bankstown line when the section set for metro conversion closes at the end of this month. Signals on the line will also not be cleared if it is closed. Infrastructure workers will also refuse to conduct work on the lines if temperatures exceed 30 degrees, and there will be a ban on removing dead animals from tracks and training new recruits for the rail operations center.

Trade Minister Don Farrell Signs New Trade Agreement with the UAE

Australia has announced the signing of a new free trade agreement with the United Arab Emirates, a move described by Australian Trade Minister Don Farrell as a first of its kind with the Middle East.

This announcement was made in Canberra on Tuesday, where the minister noted that the agreement will eliminate tariffs on over %99 of Australian products entering the UAE market.

Farrell emphasized in his speech that the UAE is not only Australia's largest trading partner in the Middle East but also an important strategic, diplomatic, and defense partner. He explained that the agreement will pave the way for investments from the UAE's sovereign wealth fund, estimated at around 1.7$ trillion, in vital sectors such as minerals and renewable energy in Australia.

The minister added that the agreement will reduce construction costs for Australian traders by 40$ million annually and expand market access opportunities for various sectors, including wine and education. It will also benefit farmers by lowering tariffs on beef and sheep meat exports.

Despite the government's optimism, the agreement has sparked considerable controversy. The Australian Council of Trade Unions expressed concerns about the UAE's labor rights record, urging the government not to proceed with the agreement unless the UAE takes concrete steps to improve labor conditions and protect workers' rights.

The unions pointed out that the UAE does not allow independent unions and warned that signing such an agreement with a country deemed "repressive" could send a negative message regarding Australia's commitment to human rights and labor rights.

In defense of the agreement, Farrell noted that the UAE serves as a key gateway to the Middle East, with bilateral trade in goods and services between the two countries valued at approximately 9.26$ billion in 2022. He affirmed that the agreement will help diversify Australian trade and enhance the presence of Australian businesses in regional markets.

He added that the agreement aims to support Australia's manufacturing ambitions by increasing Emirati investments. Farrell stated that the agreement is not only beneficial for Australian businesses but also for workers, as it will create new job opportunities and improve working conditions in the country.

This agreement is part of a series of trade agreements Australia has recently signed with countries such as India and the United Kingdom. The UAE, being a giant in the oil and gas sectors, is a significant commercial and logistical hub in the region, thanks to Jebel Ali Port and Dubai International Airport, making it a strategic partner for Australia.

Australians Demand Overhaul of Bank Compensation Practices After Fraud Losses

Australians who have fallen victim to fraud and lost millions of dollars are calling for significant reforms in how major banks handle compensation and reimbursements. They warned that delays in strengthening the fraud prevention laws proposed by the Labor Party could put more Australians at risk of losing their money.

Independent Senator David Pocock from the Australian Capital Territory joined 14 fraud victims outside Parliament, urging the federal government to enhance the proposed fraud prevention laws. The bill aims to provide comprehensive protection for the Australian community against fraud, including reforms for banks, telecommunications companies, and digital platforms, along with imposing strict penalties for failing to prevent fraudsters from accessing their customers.

Harriet, one woman from Canberra, expressed her deep sorrow after her elderly mother was defrauded of 1.6$ million, which had been the proceeds from her home.

Her mother was tricked into depositing money into a fake account that was misrepresented as a term deposit account at ING Bank. Harriet later discovered that the account to which the funds were transferred was intended for cybercriminals, and despite their long-standing relationship with the bank, no compensatory action was taken.

In Melbourne, David Sweeney recounted the more than five-year struggle to recover his father's money, which was stolen through a complex investment fraud scheme. He added that the banks were only willing to confirm his father's responsibility for the payments and were not open to discussing the matter further.

Cindy Reidy revealed that her parents lost 1.1$ million in a scam that claimed to be a short-term deposit investment on behalf of an international investment company. This money represented their entire retirement fund and personal savings, and not a single dollar has been recovered.

Senator Pocock criticized the federal government for proposing to "prevent and penalize" fraudsters through fines, arguing that this does not provide actual protection for victims. He called for a model similar to that in the UK, where banks bear greater responsibility for preventing fraud. Pocock stated,

"The big four banks made 32$ billion in profits last year alone," and emphasized that banks should be held accountable for preventing fraud and compensating victims.

The Labor Party's bill is open for submissions until October 4, providing an opportunity for feedback and review. These reforms are expected to enhance financial security for Australians and bolster confidence in the financial system.

In conclusion, the calls for legislative changes represent a crucial step toward ensuring better protection and fair compensation for victims of financial fraud.

Hits New Record High ASX200

The ASX200 index has reached a new record high for the fourth consecutive session, with the local stock market closing significantly higher. The benchmark index rose by 19.3 points, or %0.24, to close at 8140.9 points. Meanwhile, the broader All Ordinaries index recorded an increase of 20.1 points, also %0.24, settling at 8361.2 points.

Technology and real estate sectors benefitted from interest rate cuts, with technology stocks jumping %0.78 to 3385.9 points. Shares of Xero rose by %2.56 to 148.10$ following the announcement of its acquisition of Syft Analytics for 70$ million.

The real estate sector also saw gains, with Goodman Group shares increasing by %0.81 to 35.92$ and Mirvac shares rising by %1.33 to 2.28$. In the energy sector, stocks increased by %0.2 after crude oil prices rose by %2.1 to 70.09$ per barrel.

This increase in oil prices was attributed to supply disruptions caused by Hurricane Francine in the Gulf of Mexico and expectations of interest rate cuts from the Federal Reserve. Woodside Energy shares rose by %0.12 to 24.13$, while Santos shares increased by %0.29 to 7.02$.

Economic forecasts continued to influence market trends, with the likelihood of a 50 basis point interest rate cut estimated at %67 following the anticipated rate reductions. However, weak economic data from China may pose a potential obstacle.

IG Markets analyst Tony Sycamore warned that negative news regarding China's economic growth could impact the market, noting that the effects have been less than expected. Jack Liang, Vice President of Tiger Brokers Australia, advised caution regarding potential market volatility, emphasizing that interest rate cuts could lead to asset bubbles and increased debt levels.

He recommended that investors adopt diversified investment strategies to navigate potential fluctuations and capitalize on growth opportunities. The performance of major mining companies varied, with iron ore prices rising by %1.5 to 92.60$ per ton. In contrast, Rio Tinto shares fell by %0.05 to 110.75$, while Fortescue shares increased by %1.75 to 17.49$.

Conversely, major banks saw gains, with Commonwealth Bank shares increasing by %0.04 to 143.04$, and NAB shares rising by %0.21 to 38.86$. In corporate news, New Hope Group announced its intention to acquire the coking coal assets of Anglo American.

Minister Murray Watt: Women Are Better Off Under Labor

Minister for Industrial Relations Murray Watt stated that working women have become wealthier by 4,092$ per year under the Labor government compared to what they would have earned under the coalition government. This statement is part of his efforts to promote Labor's initiatives aimed at closing the gender wage gap.

In his speech to the National Press Club on Wednesday, Watt, who assumed office in July after a cabinet reshuffle, will criticize opponents of the industrial relations reforms proposed by Labor, which have recently faced backlash from business leaders.

Senator Watt will assert that the average woman would be worse off by 78.70$ per week under the coalition government, where the average gender pay gap stands at %15.4, with a current wage shortfall of %11.5.

He will say, "This makes a tangible difference in the lives of women across the country. If the gender wage gap remains at the coalition average of %15.4, women will be worse off by 78.70$ per week than they are now. This means an additional 4,092$ in women's pockets each year under this government."

Senator Watt will also use his speech to support Labor's industrial relations reforms, highlighting efforts to grant early childhood educators an increase in wages of %15. He will attack critics who "are running scare campaigns about the impact of our changes on employers or the Australian economy," mentioning his political opponent and coalition spokesperson for industrial relations, Michaela Cash.

He will state, "I do not pretend that economic conditions are not tough right now. But the facts do not support the doomsday predictions that have accompanied our reforms, nor the sensational descriptions of what is happening now."

His comments follow an attack from the CEO of the Business Council of Australia, Bran Black, who called for an end to multi-employer bargaining, which he claimed has made CEOs "more cautious about hiring." Black made these remarks at the group's annual dinner on Tuesday, targeting Prime Minister Anthony Albanese and Treasurer Jim Chalmers, who were present.

He said, "All this reduces our competitiveness as a nation. The result is best illustrated by the fact that I now have members—major employers—who are actively choosing to invest overseas rather than in Australia."

However, Senator Watt will defend Labor's policies, stating that the changes have increased job opportunities while also reducing strikes, citing figures that show the average number of days affected by industrial action dropped from 2.4 days per 1,000 under the coalition government to about 1.8 days under Labor.

He will say, "I hate to disappoint the scare-mongers, but there is no evidence that the economy has collapsed because of our workplaces. On the contrary, the facts show that many employers are benefiting from our focus on collaboration and rewarding employees."

On Tuesday, Mr. Albanese also rebutted Mr. Black's comments, noting that his government's priorities align with Mr. Black's political concerns regarding the cost of living, the housing crisis, reaching net zero, rising elder care costs, and skills shortages in Australia. Mr. Albanese stated, "One thing I noticed from the BCA's five priorities is that they are also my government's priorities. It is good that we are aligned on priorities, as well as addressing the challenges."

Barnaby Joyce and Di Madigan Engage in Heated Exchange Over Nuclear Energy

Barnaby Joyce claimed that power outages are "destroying" Australia's landscapes and emphasized that a potential future site for a nuclear power plant has only suffered minor damage from a 4.7 magnitude earthquake, sparking a heated debate with fellow panelists.

The Shadow Minister for Veterans' Affairs joined other participants, including Assistant Minister for Trade Tim Ayres, former Chief Minister of the Australian Capital Territory Kate Carnell, and campaign strategist and author Di Madigan, during a Q&A session on ABC, hosted in Newcastle on Monday.

A member of the audience asked Mr. Joyce if recent earthquakes, including a 4.7 magnitude quake near Muswellbrook last month, had changed his mind about Muswellbrook as a potential site for a nuclear power station.

Mr. Joyce responded that the alternatives are either intermittent energy—which he claimed "destroys" Australia's landscapes—or solar and wind energy, which he said ordinary Australians are responsible for. He mentioned he was in Muswellbrook the day after the earthquake and noted that the damage was minimal.

However, Mr. Joyce assured that such factors would be considered when designing a nuclear power plant. He stated, "Remember, 30 countries in the world use nuclear power, and their economies are serious; they all deal with issues like this. So they engineer for those conditions."

He described his experience at lunch at the RSL Club, saying, "The damage was the chimney falling and perhaps some windows breaking."

Ms. Madigan interjected, claiming that there have been around 36 incidents associated with nuclear power plants worldwide. "Even the slightest increase in radiation means an increase in miscarriages and stillbirths, and in cases of childhood cancer; I certainly don't want my children near one," she asserted.

Mr. Joyce quickly challenged her to provide evidence, asking, "What are you citing?"

Ms. Madigan replied, "Science, literally," amid applause from the audience. She continued, "And while we're at it, who was the politician promoting the Sapphire wind farm in New England? Oh, that's you. How can you change your mind so quickly?"

Mr. Joyce retorted, "When the facts change, I change my mind."

But Ms. Madigan shot back, "When the polls change, you change your mind."

Ms. Carnell also joined the nuclear discussion, describing it as "a very cheap and carbon-neutral option." However, she stated, "It's too late for nuclear now. The problem is that it wasn't twenty years ago; it's now. We have a problem with base load energy within ten years, maybe even sooner in some states."

"We can't wait for nuclear energy now; it's too late… we need another option for base load energy, and that should be gas," she added.

The host, Patricia Karvelas, introduced an audience member, -18year-old Miles Punch, into the discussion. The young student from Maitland is studying mathematics and physics with hopes of pursuing engineering next year and has already learned about different energy types through his studies.

"Looking at all this from a non-political, purely scientific perspective, our best option is to diversify our energy grid to include as many forms as possible, so we don't lose our economy and energy network when the wind isn't blowing and the sun isn't shining," Mr. Punch said. "We need nuclear energy, we need solar energy, and we need wind energy."

When asked about the cost of nuclear energy, Mr. Punch concluded that coal is simply not a sustainable option forever.

Prime Minister Defends Workplace Regulations Amid Corporate Backlash

Prime Minister Anthony Albanese responded to accusations that his government is stifling Australian businesses with bureaucracy, stating at a dinner with executives from some of the country's largest companies that the Labor Party "proudly supports business and workers."

The Prime Minister was welcomed at the annual dinner of the Business Council of Australia (BCA) in Sydney on Tuesday night, where both the CEO and Chair of the BCA noted that the federal government has been regulating business from the outset.

Despite the tense atmosphere, Mr. Albanese adopted a friendly tone in his speech to the group of senior executives, expressing optimism that "the government and businesses" can tackle economic challenges together. He remarked, "We have different responsibilities that require different approaches, so it's inevitable that we will have occasional differences of opinion."

The Prime Minister emphasized that "points of contention have never defined or diminished" the engagement between his government and the business community, asserting that the Labor Party "serves all Australians." He stated, "We are proud to support business and workers," explaining, "We don't see this as a point of tension, but rather as a matter of logic."

Among the executives seated at the Prime Minister's central table were Mike Cannon-Brooks from Atlassian, Matt Comyn from Commonwealth Bank, and Cecile Weick from Shell Australia. Directly beside Mr. Albanese was BCA Chair Geoff Culbert, who made scathing remarks about the government in a speech just prior to the Prime Minister's address.

Mr. Culbert highlighted the government's move to cap international student numbers as part of a plan to tighten regulations in the international education sector, one of Australia's largest export markets. This proposal is widely viewed by universities as a disguised immigration policy.

Drawing on the late U.S. President Ronald Reagan, Mr. Culbert remarked that it symbolizes the direction businesses in Australia are taking. He told the dinner attendees, "Over the past two decades, our university sector has built a truly world-class product, and it is now our second-largest export market after mining and resources."

"But instead of celebrating this success and supporting our most globally competitive industries, we are seeking to slow it down."

"In the words of Ronald Reagan, the narrative of doing business in Australia cannot be: if you move, tax it; if you continue to move, regulate it; if you stop moving, support it."

"But this is the direction we are heading."

Mr. Culbert's remarks echoed comments from BCA CEO Bran Black, who also stated that "many CEOs feel we are losing our way" and that "we are taking incremental, but noticeable, steps backward." He noted that CEOs across the country have told him they are "much more cautious about hiring" following the government's recent workplace changes.

Mr. Black emphasized, "This reinforces the point that for a good job to exist, it must first be created." He added, "Instead, we are steadily increasing, not decreasing, regulation, making it harder to manage a business."

The Coalition has pledged to repeal some of the workplace changes implemented by the Albanese government if they win the upcoming elections, including the recently imposed right to disconnect.

However, Mr. Albanese stated that his government recognizes that job security and fair wages depend on good business performance, just as productivity gains rely on "skilled workers and safe workplaces." He noted that his government has "stood against some extreme anti-business policies" coming from parliamentary seats, implicitly referencing the Greens, as well as the opposition.

Mr. Albanese continued, "We stood by some of Australia's largest employers when others attacked you for holding a different view." He added that there is "room for everyone's opinions" in a democracy, as well as a responsibility for those opinions "to stand on their merits and withstand public scrutiny."

The Prime Minister stated, "You must be prepared to make your case, respond to your priorities, and demonstrate how your proposals will benefit the lives of those you seek to support."

"Because economic and social change is not achieved through ultimatums; it is built by consensus and reinforced by the mandate of the people."

Mr. Albanese concluded that he did not attend the dinner "to demand" the BCA's support for his agenda like "many" of his predecessors. He said, "Tonight, I encourage you: keep moving forward."

Widespread Labor Protests in Sydney and Melbourne Supporting the Construction Workers› Union

Sydney and Melbourne witnessed large-scale labor protests today, as thousands of workers took to the streets to support the Australian Construction Workers' Union. The protests began at 11 a.m., with demonstrators gathering in the city centers to express their solidarity with the union, which is facing legal challenges and increasing government pressure.

Solidarity with the Construction Workers' Union

These protests are part of an ongoing campaign to support the union, which is one of the key advocates for workers' rights in the construction sector. Despite the pressures, the union is striving to maintain its independence in the face of what it describes as "coercive management" imposed by the government. The demonstrators aim to send a clear message that workers are united in their defense of their union and their rights.

This is not the first such protest; last Tuesday, Brisbane saw hundreds gather in support of the union. The event was organized by the Electrical Trades Union of Queensland and the Northern Territory, featuring prominent figures like the ousted national secretary, Jad Ingham. The demonstrations in Brisbane served as a precursor to the larger protests in Sydney and Melbourne, reflecting the rapid expansion of the anti-coercive management movement.

As part of these efforts, the "Your Union, Your Choice" campaign was launched in Brisbane last month, aiming to counteract government interference in union affairs. The campaign seeks to defend union rights and challenge laws that allow for the imposition of coercive management, prompting the union to resort to legal action.

On another front, a legal team led by lawyer Brett Walker is preparing to file a challenge in the High Court of Australia against the laws enabling coercive management of the union. This move aims to overturn these laws and restore the union's independent governance. Currently, the union faces allegations that its construction division is involved in criminal behavior, escalating the issue and placing it under scrutiny.

The protests received widespread backing from other unions, with numerous labor organizations joining the solidarity movement with the Construction Workers' Union. These protests are seen as a manifestation of workers' rejection of government interventions in union affairs and their rights.

As legal and political pressures mount, the battle for the independence of the Construction Workers' Union is critically important for Australian workers. Protesters are striving to protect union rights and ensure its ability to continue advocating for workers' rights in the construction sector without government interference. The outcomes of these protests and the upcoming legal battle are pivotal in determining the future of the union and its role in Australian society.

Australia Today

All News About Australia

Established in 2020
ABN: 44 739 785 281
www.australiatoday.press
Email: media@australiatoday.press
www.facebook.com/australiatoda
www.twitter.com/australia2day
www.youtube.com/@aandemediaaustralia
WhatsApp: 0449 146 961

CEO: Dr. Sam Nan

Saturday 21 September 2024 No. 181 Price $2.5 English and Arabic News

Penny Wong Reiterates Call for Australians in Lebanon to Leave Amid Regional Escalation Warnings

Australian Foreign Minister Penny Wong has renewed her call for Australians in Lebanon to leave the country following a second wave of explosions that resulted in nearly twenty fatalities and hundreds of injuries.

The attacks, reportedly executed using counterfeit wireless communication devices, are widely seen as targeting Hezbollah fighters, the Lebanese political party and militant group that has engaged in cross-border conflict with the Israeli army since the outbreak of war between Israel and Hamas.

Senator Wong stated to reporters on Thursday, "Hezbollah is a terrorist organization." She added that the situation reflects the concerns we have felt for some time regarding the potential for regional escalation. "You have heard me say, if you are in Lebanon, leave now."

"We are worried about the broader escalation, and we will continue to urge all parties to avoid regional escalation."

The explosions on Wednesday resulted in 20 deaths and over 450 injuries, according to the Lebanese Ministry of Health. Meanwhile, the death toll from Tuesday's explosions rose to 12, with nearly 3,000 people injured, including the Iranian ambassador to Lebanon.

Israel has not directly commented on either attack; however, Israeli Defense Minister Yoav Gallant stated on Wednesday that the country is "entering a new phase in the war." He remarked, "It requires courage, determination, and perseverance from us."

Senator Wong declined to comment on whether she believes Israel is responsible for the attacks in Lebanon, but she noted, "We know that Israel lives in a unique security environment, and we also know that we are witnessing a cycle of violence in the Middle East." She added, "We would like to see peace, and the peoples of the region would like to see peace."

Earlier, Australia joined the United Kingdom and Canada among 43 countries that abstained from voting on a United Nations General Assembly resolution calling for Israel to "withdraw from the occupied Palestinian territories" within a year. The resolution, drafted by the Palestinians, was adopted by a significant majority, with 124 votes in favor and only 12 against.

Senator Wong indicated that Australia has "worked hard" with other countries to pass amendments that would allow Canberra to support the resolution. She stated, "We voted in favor of recognition and a ceasefire... because we managed to obtain a set of words that we could support."

"Unfortunately, that was not the case with the last vote. However, we support the principles of a two-state solution."

The senator acknowledged the concerns of Australians regarding the conflict in Gaza, adding that she herself is "very worried." She said, "Ten thousand children have been killed."

"I am very concerned about the conflict in Gaza. We will continue to do everything we can to strive for peace."

However, Greens party defense spokesman David Shoebridge accused the government of not supporting the resolution because it would impact "arms trade with Israel." He told reporters on Thursday, "Minister Wong can spin it however she wants."

"But one of the fundamental reasons the Australian government rejected the UN resolution is that it would require Australia to halt bilateral arms trade with Israel."

The government has denied supplying weapons and munitions to Israel in the past five years and has supported the UK's move to reduce arms exports to Israel.

Yet, Senator Shoebridge claimed that the government supports the Israeli military by supplying parts to the U.S., "which find their way into Israeli F35- fighter jets that will be used in the horrific genocide in Gaza." He also accused Israel of "widespread killing" and "indiscriminate violence against civilians" in Lebanon.

Israel launched its military operation against Gaza after Hamas, the Iran-backed terrorist organization that controls Palestinian territories, killed 1,200 people in its brutal attacks on October 7 of last year, according to Israeli government figures. Much of the Hamas assault was captured in graphic videos that flooded social media.

Witnesses on the ground recounted stories of entire families being killed and horrific sexual violence. Hamas fighters took hundreds of others hostage while retreating to Gaza. The subsequent Israeli response, which included ground and air attacks, has resulted in approximately 40,000 deaths, according to United Nations figures.

Hezbollah, also backed by Iran, has begun launching rockets at homes in northern Israel in solidarity with Gaza, leading to the displacement of residents in the area.

Technology and Terrorism

By/ Sam Nan

We often hear from those who encourage the continuation of terrorism and support extremist ideologies, albeit using different terminology. They claim that the "infidels," referring to the developed Western nations, have created and innovated information and communication technology to serve us, the believers, in our struggle to uphold our religion.

Thus, the phenomenon of terrorists using technology "developed by the West" represents one of the most striking contradictions in the conflict between extremist thought and human values. While the West is accused of infidelity and corruption, these terrorists exploit the very tools produced by Western civilization to achieve their destructive goals. This phenomenon not only reflects ignorance but also a failure to understand the fundamental principles that govern development and progress.

Extremist groups utilize advanced technology to launch their attacks, whether through online communication or the use of sophisticated weapons. They harness social media platforms to disseminate their extremist ideas, recruit new members, and coordinate terrorist operations aimed at destroying the ever-advancing West. Additionally, they take advantage of modern communication and software technologies to establish secret networks that facilitate their movements and destructive operations.

The use of Western technology by terrorists highlights a profound ignorance. They embrace tools that represent strength and progress while promoting a mindset that opposes development and advancement. Their ideologies consistently advocate for killing, destruction, and chaos, as they falsely believe they are serving God—specifically, a deity that exists only in their minds. This contradiction shows that these groups not only lack an understanding of the impact of technology on daily life but also lack a visionary perspective that drives positive change and progress.

Instead of using technology to destroy others, it would be more appropriate for these terrorists and their ideological supporters to work on employing these tools to build their communities and achieve real progress. When used correctly and constructively, technology can enhance education, improve living conditions, and increase job opportunities. Destructive ideas advocating for war, killing, and hostility in the name of delusions and outdated beliefs reflect a narrow vision that prioritizes violence over construction, negativity over positivity, and regression over advancement.

Here, the role of a conscious society with a far-sighted perspective becomes crucial. It must conduct awareness campaigns to teach people that technological advancement should be used for construction, not destruction; for healing, not death; and for moving forward, not regressing. It is essential to address the negative outcomes resulting from this trend and work to enhance awareness of the dangers of extremist ideologies and the correct use of technology. This can be achieved through educational programs, cultural dialogue, and the promotion of shared human values.